انتفاضة حكومية للسيطرة على الغلاء

«غربلة» شركات السماسرة قبل استقبال الطروحات الحكومية

«الأموال الساخنة» تحرق سعر الدولار

جشع ملاك العقارات يشعل «سبوبة الإيجارات»

كليات «الذكاء الاصطناعى» تعانى من «الغباء الأكاديمى»

«الدولار» يحكم قبضته على لجام «الذهب»

موجة جني أرباح تهب على البورصة

البورصة

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٣٦٨
الأحد
٣ أغسطس ٢٠٢٥
٩ صفر ١٤٤٧

الثمن ٣ جنيهات

www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨
العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠
التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية
«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

الشركات تدعو لزيادات جديدة لتعويض خسائرها..

أسعار الأدوية «تجيب المرض»

مصطفى مدبولي

نقص شديد فى معظم الأصناف ومطالب بتحرك عاجل لحماية الصناعة المحلية

كتب - عبد الفتاح فتحي:

عاد الحديث بقوة حول ارتفاع أسعار عدد من الأصناف الدوائية، مع تصريحات متعددة من المصنعين والصيادلة والحكومة، وسط معاناة المواطنين بعد أن يصبح العلاج عبئًا إضافيًا على كاهلهم، وأن تدخل البلاد في موجة جديدة من نقص الأدوية أو ارتفاع أسعارها إلى مستويات غير مسبوقة.

خلال الأسابيع الأخيرة، اشتعل الجدل مع مطالبة شركات الأدوية بزيادة أسعار بعض الأصناف التي قالت إنها أصبحت تُباع بخسارة، بعد موجات التضخم المتعاقبة وارتفاع تكاليف الإنتاج. وأكدت شعبة الأدوية بالغرفة التجارية بالقاهرة، على لسان الدكتور علي عوف، أن «زيادة أسعار الدواء أصبحت ضرورة»، مشيرًا إلى أن المصانع لا تستطيع الاستمرار في الإنتاج بهذه الخسائر، وأن بعضها بدأ بالفعل في تقليص إنتاجه أو سحب منتجات من السوق.

وأوضح عوف أن عددًا من الشركات الأجنبية أوقفت استثماراتها وخططها التوسعية في مصر، نتيجة تعقيدات المشهد الحالي، مؤكدًا أن سعر الصرف، وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج، أثّر بشكل مباشر على تكلفة التصنيع. وأضاف: «الدواء المستورد تراجعت كمياته في السوق، والشركات لم تعد تجد جدوى في الاستمرار دون مراجعة الأسعار».

وأكد رئيس شعبة الأدوية أن السوق يمر بحالة حرجة، ويحتاج إلى «قرارات عاجلة من الحكومة لحماية الصناعة المحلية»، مشيرًا إلى أن عدم التدخل قد يؤدي إلى تفاقم الأزمة، وعودة ظواهر سابقة مثل السوق السوداء، وتزايد النقص في الأدوية الحيوية، خاصة الأدوية المزمنة وأدوية الأطفال.

عبرت شعبة الصيادلة بالغرفة التجارية عن قلقها إزاء التطورات الحالية، مؤكدة أن نقص بعض الأصناف بدأ يظهر في السوق، في حين ارتفعت أسعار أخرى دون إعلان رسمي. وذكر أحد مسؤولي الشعبة في تصريحات صحفية، أن الصيدليات باتت تعاني في توفير عدد من الأدوية الشائعة، خاصة المضادات الحيوية وأدوية الجهاز الهضمي.

وقال صيادلة تحدثت معهم «البورصجية» إن «الأمر أصبح مرهقًا للمرضى والصيادلة على حد سواء، فحتى عندما تكون الأدوية متوفرة، فإن الأسعار تتغير بشكل غير منضبط. وهناك حالات لأدوية زادت مرتين خلال أقل من 6 أشهر، وهذا يخلق حالة من البلبلة والشك بين المرضى». فيما قال مواطنون إنهم يُضطرون أحيانا إلى الذهاب لأكثر من صيدلية، بحثا عن نوع واحد، دون جدوى.

وسط هذه الأجواء، خرج رئيس مجلس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، بتصريحات تحاول طمأنة الرأي العام، مؤكدًا أن الدولة لن تترك سوق الدواء دون رقابة، وأن هناك توافقًا مع الشركات لضبط الأسعار دون الإضرار بالمواطنين. وقال مدبولي، في مؤتمر صحفي عُقد يوم الأربعاء الماضي، إن «سوق الأدوية كانت تعاني من مشكلات بسبب الأزمة الاقتصادية، وتم الاتفاق مع شركات الأدوية على زيادة متدرجة في الأسعار».

وأوضح: «آخر جزء تم تنفيذه كان من أشهر قليلة. وده كان بالفعل اللي حصل بناء على الاتفاق اللي عملناه معاهم»، مؤكدًا أن الحكومة تتعامل مع الأدوية باعتبارها «سلعة استراتيجية ستظل مدعومة بصورة كبيرة من الدولة ومن القطاع الخاص».

وأردف مدبولي: «هناك توافقات على الأسعار بتحصل في إطار إن إحنا مش عايزين هذه الشركات تخسر، وبالتالي تتوقف عن الإنتاج وتحصل أزمة». وأضاف أن الحكومة تعمل مع كل الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك نائب رئيس الوزراء وزير الصحة، وهيئة الشراء الموحد، وهيئة الدواء، لضمان استقرار السوق وتوافر الأدوية بشكل مستدام.

و يرى خبراء أن الأزمة الحالية ليست مجرد أزمة أسعار، بل أزمة في هيكل السوق نفسه، الذي يعتمد بشكل كبير على المواد الخام المستوردة. يقول الخبير في الصناعات الدوائية، الدكتور حسام الدين عبد الرازق، إن مصر تعتمد بنسبة تفوق 90% على استيراد المواد الخام الدوائية، وهو ما يجعل السوق شديد التأثر بأي تقلبات في سعر الصرف أو تكاليف الشحن.

ويضيف: «نحتاج إلى رؤية استراتيجية لتوطين صناعة المواد الخام، أو على الأقل تنويع مصادر الاستيراد وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الموردين، كما يجب أن يكون لدينا مخزون استراتيجي من الأدوية الحيوية يكفي عدة أشهر».

ويشير اقتصاديون إلى أن سياسة تسعير الدواء في مصر تحتاج إلى مراجعة شاملة، إذ أنها تخضع لقيود طويلة الأمد، جعلت بعض الأصناف تُباع بسعر لا يغطي تكلفتها. ويؤكد الخبير الاقتصادي الدكتور محمود سامي أن الحل لا يكمن فقط في رفع الأسعار، بل في إعادة هيكلة الدعم، وتوفير آليات لضمان وصول الدواء المدعوم إلى من يستحقه.

ويقول الدكتور جمال العطار، خبير الصناعات الدوائية إن «دعم الدولة لقطاع الدواء لا يعني بالضرورة تثبيت الأسعار، بل يمكن أن يشمل إعفاءات ضريبية أو تسهيلات ائتمانية أو دعمًا مباشرًا للخامات»، مضيفًا أن «إبقاء الأسعار مجمدة في ظل ارتفاع التكاليف يؤدي بالضرورة إلى نقص المعروض».

إنشاء أول مصنع تحويلى بتكلفة 600 مليون جنيه..

أسيوط «بلد الرمان»

تقرير- أحمد عبد الحميد:

تعد المشروعات المتوسطة التى تساعد فى تنمية الاقتصاد المحلى من أولويات محافظة أسيوط والعمل على تطوير المستوى المعيشى للمواطنين ودعم الصناعات التحويلية، ويعتبر مصنع الرمان بالبدارى نموذج تنموى واعد لدعم الصناعات الحديثة.

وقال اللواء هشام أبو النصر محافظ أسيوط في حديثه «للبورصجية» أن مصنع الرمان يقام بالمنطقة الصناعية فى الكوم الأحمر بمركز البدارى بالتعاون مع هئية تنمية الصعيد بتكلفة إجمالية تبلغ حوالى 600 مليون جنيه والذى تم إنشائه على مساحة 3200 متر مربع وهو ما يمثل إضافة نوعية لمراحل الإنتاج المتكامل داخل المصنع.

وأوضح أبو النصر أن المشروع من أبرز المشروعات الرائدة فى مجال التصنيع الزراعى الذى يستهدف رفع القيمة المضافة لمحصول الرمان ويعتبر من أكبر المنتجات لمحافظة أسيوط والتى تنافس به التصدير فى الأسواق العالمية .

وأضاف محافظ أسيوط أن المشروع يشغل حيز من الأراضي يقدر بحوالى 40 فدان ينقسم إلى مراحل عديدة وأهمها المرحلة الأولى وتشمل ١٠ أفدنة وتضم خطوط الإنتاج المتطورة لتصنيع عصير الرمان ودبس الرمان والمنتجات المجففة بما يتوافق مع المعايير الدولية للجودة ويفتح آفاقًا واسعة للتصدير المنتجات المصرية .

ولفت «المهندس عصام عبد الظاهر» وكيل وزارة الإسكان والمرافق بالمحافظة أن إختيار مركز البداري وتحديدا الكوم الأحمر جاءت نظرا لكونها من أبرز المناطق المنتجة للرمان فى مصر مما يجعل المشروع نقطة إنطلاق حقيقية لتحويل هذة الثروة الزراعية إلى منتج صناعى تنافسى تحقق عوائد إقتصادية ويوفر مئات من فرص عمل مباشرة وغير المباشرة من أبناء المحافظة وأن المشروع يعتبر نموذج يربط بين الزراعة والصناعة وتحويل المحافظة إلى منصات جذب استثمار صناعى واعد .

وقال «أحمد عصام» مزارع أن محصول الرمان يفيض بشكل كبير فى كل موسم حصاد ولابد من استغلال مشتقات الثمار بجميع أنواعة وأن مثل هذة الصناعات تتيح توافر المنتجات باهظة الثمن وبطبيعة الحال تصبح أكثر تواجدا فى الأسواق المحلية وتتيح دخل قومى للمزارعين وشجع أصحاب الزراعات هذا المشروع باعتباره فرصة عظيمة لإنتاج الرمان المجفف لاستخدامة فى غير موسم زراعته.

وأشار «عبد الررؤف النمر» رئيس مركز البدارى أن دبس الرمان يندرج تحت الصناعات التحويلية والذى يستخدم فى صناعاته آلات معينة وهو شراب مركز ذو لون أحمر داكن ونكة حامضة حلوة يتم تحضيرة من عصير الرمان بعد عملية الغليان حتى يتبخر معظم الماء ويصبح القوام سميك ويستخدم فى العديد من الأطعمة ولة فوائد صحية كبيرة.

تعليم نظرى لا يواكب سوق العمل ومعامل بلا تجهيزات ..

كليات «الذكاء الاصطناعى» تعانى من «الفباء الأكاديمى»

كتبت - هايدي أشرف:

في خطوة جريئة نحو المستقبل، أعلنت الدولة المصرية قبل سنوات افتتاح أول كلية متخصصة في الذكاء الاصطناعي بجامعة كفر الشيخ، كجزء من رؤية استراتيجية للتحول الرقمي وبناء اقتصاد قائم على المعرفة. وسرعان ما تبعتها كليات مماثلة في جامعات الزقازيق والمنوفية والفيوم وسوهاج، وسط تغطية إعلامية واسعة وآمال بأن تُصبح هذه المؤسسات بوابة مصر إلى عالم الذكاء الاصطناعي.

لكن بعد مرور أكثر من أربع سنوات على هذا المشروع الطموح، بدأت الأسئلة تتصاعد حول جدوى هذه الكليات، وما إذا كانت قد نجحت بالفعل في إعداد خريجين قادرين على المنافسة في سوق العمل، أم أن الحلم ما زال محصورًا في إطار الشعارات والتطلعات.

ورغم التوسع الملحوظ في إنشاء كليات الذكاء الاصطناعي في محافظات مختلفة، إلا أن تحديات كبيرة ما تزال تقف في وجه تحقيق أهدافها المنشودة. وتتمثل أبرز هذه التحديات، في نقص الكفاءات التعليمي، إذ ما تزال الكليات تُعاني من قلة عدد أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجالات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي؛ ما يؤثر سلبًا على جودة العملية التعليمية.

والتحدي الثاني ضعف البنية التحتية، حيث إن المعامل غير مجهزة بشكل كافٍ، سواء من حيث البرمجيات أو المعدات التقنية الضرورية لتأهيل الطلاب عمليًا ومهنيًا.

وثالث التحديات يتمثل في فجوة مع سوق العمل، فهناك عدم توافق واضح بين المناهج الدراسية المطروحة واحتياجات سوق العمل، سواء داخل مصر أو على المستوى الدولي، ما يقلل من فرص توظيف الخريجين في هذا المجال سريع التطور.

رغم الطموح الكبير الذي صاحب إنشاء كليات الذكاء الاصطناعي في عدد من الجامعات المصرية، يبدو أن الواقع الأكاديمي لم يرقَ بعد إلى مستوى التوقعات، بحسب ما يكشفه طلاب وخريجون تحدثوا عن تجربتهم داخل هذه الكليات.

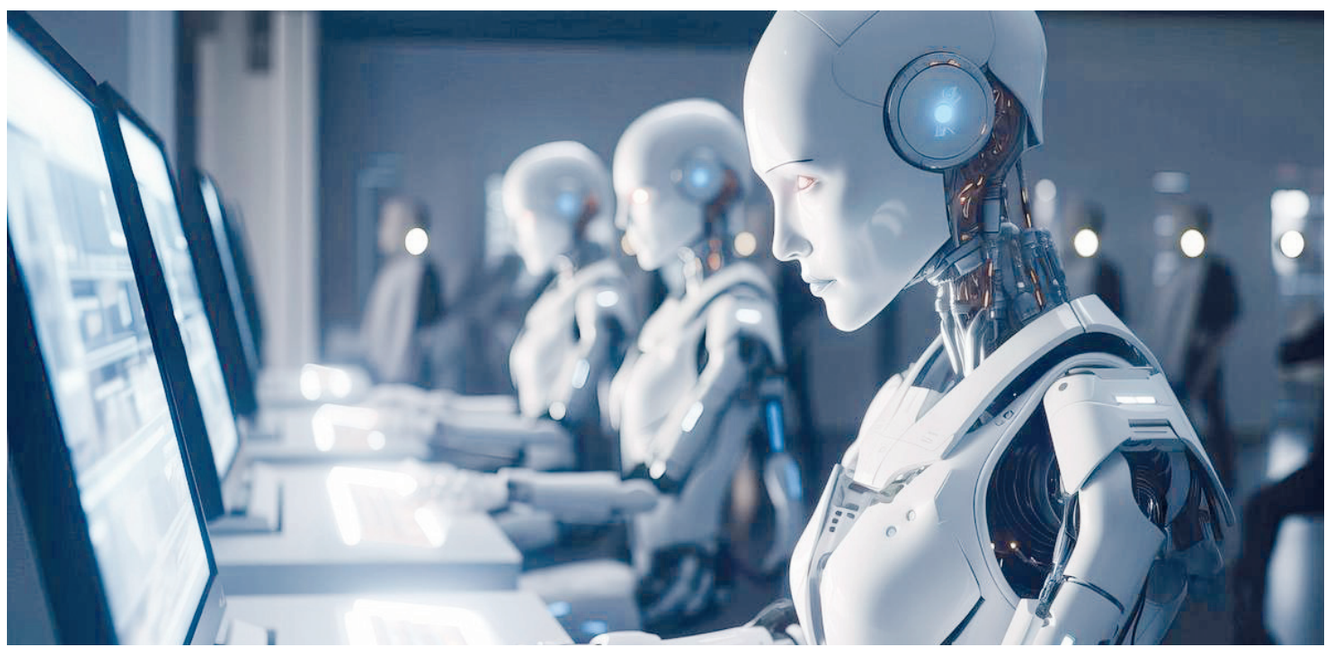

ويشير عدد من الطلاب إلى أن الخطط الدراسية ما زالت تعتمد بشكل أساسي في السنوات الأولى على مقررات تقليدية في علوم الحاسب، مثل: الرياضيات والمنطق وهياكل البيانات، بينما يتم تأجيل تدريس أدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي الحديثة – مثل لغة Python وإطار PyTorch – إلى مراحل متقدمة، وغالبًا ما لا تُدرّس بعمق كافٍ.

ويقول كريم، طالب بالفرقة الثالثة في كلية الذكاء الاصطناعي بجامعة الزقازيق: «كنا متحمسين ندرس تقنيات متقدمة ونشتغل على مشاريع شبيهة بـ ChatGPT، لكن اللي حصل إن أغلب المواد نظرية، والتركيز كله على الرياضيات، بدون تطبيق عملي حقيقي.»

من جهتها، تقول منى أحمد، خريجة دفعة 2024 من كلية الذكاء الاصطناعي بجامعة المنوفية: في مشروع التخرج، اضطريت أشتغل على اللابتوب بتاعي لأن المعامل ما كانتش مجهزة كويس. النموذج اللي كنت بشتغل عليه تقيل جدًا وماكنتش قادرة أشغله بكفاءة.»

ومع تخرج الدفعات الأولى، بدأت تتضح مشكلة أكبر: صعوبة الحصول على وظائف في المجال نفسه، فالسوق المحلي لم ينجح بعد في استيعاب خريجي هذه الكليات، في ظل غياب شراكات واضحة بين الجامعات والشركات المتخصصة في الذكاء الاصطناعي.

ويقول محمد عبد الحميد، خريج دفعة 2023: «أنا شغال حاليًا دعم فني في شركة اتصالات، حاولت أقدم على وظائف بمجال الذكاء الاصطناعي، بس كل الوظائف كانت طالبة خبرات ومهارات ماخدناهاش في الكلية.»

أمام هذا الواقع، يتجه كثير من الطلاب إلى التعليم الذاتي، من خلال دورات تدريبية على منصات مثل: Coursera وUdacity و YouTube، لبناء مهارات عملية وتكوين ملفات أعمال تساعدهم في إثبات كفاءتهم.

ويبقى الذكاء الاصطناعي حجر الزاوية في صياغة مستقبل الاقتصاد والتعليم وسوق العمل، إلا أن تحقيق الطموح المصري في هذا المجال لا يمكن أن يُختزل في إنشاء مبانٍ جديدة أو رفع لافتات تحمل أسماء جذابة. فنجاح كليات الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يتم دون توفير بنية تحتية متطورة، وبرامج تدريب عملي حقيقية، وربط فعلي بين الدراسة الأكاديمية واحتياجات السوق.

فى أكبر خطة لضبط الأسواق..

انتفاضة حكومية للسيطرة على الغلاء

طوارئ بالغرف التجارية ورؤية موحدة لمنع التلاعب وحماية المواطنين

كتبت : رباب الشاذلي

أعلن رؤساء الغرف التجارية، دعم تحركات الحكومة لتخفيف الأعباء عن المواطنين، وضمان استقرار الأسواق، والتفاعل السريع مع التغيرات الإيجابية في سعر الصرف.

وأكد بعض رؤساء الغرف التجارية لـ«البورصجية» تشكيل غرف عمليات عاجلة ووضع رؤى موحدة لضبط آليات الأسعار بالأسواق وخلق شراكة حقيقية مع أدوات الرقابة الحكومية، فضلا عن مشاركة القطاع الخاص بتقديم مختلف السلع بأسعار مناسبة تتماشى مع أسعار الصرف ونوعاً من المسئولية الاحتماعية.

وتتخذ الحكومة خطوات أكثر حسمًا للسيطرة على الأسعار في الأسواق، كمحاولة لترجمة تعافي الاقتصاد إلى أثر ملموس على موائد المواطنين، من خلال خطة لخفض الأسعار والسيطرة على الأسواق المحلية.

وعقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعًا بمقر الحكومة بمدينة العلمين الجديدة لمتابعة جهود ضبط الأسعار في الأسواق، وذلك بحضور عدد من رؤساء الغرف التجارية والصناعية، وممثلي اتحاد الغرف التجارية.

وخلال الاجتماع، أكد رئيس الوزراء أن الحكومة حريصة منذ فترة على ضمان توفير مختلف السلع ومستلزمات الإنتاج للمصانع، مشيرًا إلى أن هذه الجهود أسفرت عن استقرار واضح في السوق المحلي، بدعم من التزام الجهاز المصرفي بتوفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل الواردات خلال الفترة الماضية.

وأشار مدبولي إلى أن المطلوب في المرحلة الحالية هو ترجمة هذا الاستقرار، خاصة التراجع الملحوظ في سعر الدولار أمام الجنيه، إلى انخفاض حقيقي في أسعار السلع يشعر به المواطن بشكل مباشر. وفي هذا السياق، طالب رئيس الوزراء اتحاد الغرف التجارية بعقد اجتماع عاجل يضم جميع رؤساء الغرف على مستوى الجمهورية، بهدف التوصل إلى توافق مشترك بشأن تخفيضات ملموسة في أسعار مختلف السلع المطروحة في الأسواق.

وأكد مدبولي أن الدولة لن تتوانى عن اتخاذ ما يلزم لضبط السوق وتخفيف الأعباء عن المواطنين، مشددًا على أهمية التكاتف بين الحكومة والقطاع الخاص لتحقيق استقرار اقتصادي شامل، يعكس التحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية، ويُسهم في تعزيز الثقة في السوق المحلية.

وأعلن المهندس أيمن العشري، رئيس غرفة القاهرة التجارية، عقد اجتماع طارئ مع رؤساء الشعب بالغرفة لوضع آلية موحدة لضبط الأسواق.

وعن تفاصيل لقاء الدكتور مصطفى مدبولي، أكد العشري لـ«البورصجية» أن رئيس الحكومة شدد على ضرورة إحكام الرقابة على الأسواق خلال الفترة المقبلة، مشيرًا إلى أنه سيعقد غدًا اجتماعًا عاجلًا مع جميع رؤساء الشعب التجارية لوضع آلية تنفيذية لضبط الأسعار.

وقال العشري، إن رئيس الوزراء شدد على أهمية دور الغرف التجارية خلال هذه المرحلة المقبلة، موجهاً بضرورة التعاون الكامل مع الجهات المعنية لضمان وصول السلع للمواطنين بأسعار مناسبة.

وأوضح العشري، أن استقرار الأسواق لن يتحقق إلا بوجود تنسيق حقيقي بين الحكومة والتجار والمصنعين، ولذلك سيتم طرح تصور عملي يشمل أدوات رقابية وتسويقية جديدة تتلاءم مع تطورات المرحلة.

ونوه بأن الاجتماع استعرض أسباب تحرك أسعار بعض السلع الأساسية، وعلى رأسها الحديد، موضحاً أن هناك توجهًا لخفض أسعاره بداية من أغسطس المقبل.

وتابع:» نسعى إلى تحقيق أقل هامش ربح ممكن بما يضمن استمرار دوران عجلة الإنتاج دون تحميل المستهلك أعباء إضافية.»

واستطرد العشري:» سيتم الإعلان الرسمي عن الأسعار الجديدة لكل مصانع الحديد، خلال الأسبوع المقبل، في خطوة نراها ضرورية لخلق توازن بين الكلفة الحقيقية والسعر النهائي في السوق، كما أننا نسعى لضمان منافسة عادلة تحمي المواطن وتدعم الاقتصاد الوطني».

وهو ما أيده المهندس أسامة الشاهد، رئيس غرفة الجيزة التجارية، مؤكداً أن الغرفة بدأت بالفعل في رصد تحركات الأسعار، والمقارنة بين أسعار شهر يناير 2025 ويونيو من نفس العام، والتي أظهرت تراجعًا في أسعار عدد من السلع الأساسية، منها السكر، والأرز، والدقيق.

وأوضح الشاهد في تصريحات لـ«البورصجية»، أن الغرفة ستعقد اجتماعًا موسعًا مع التجار وممثلي الشعب التجارية لوضع تصور واضح لآليات العمل، خاصة في المناطق التي تعاني من غياب الرقابة.

ونوه الشاهد، بأن الغرفة التجارية في الجيزة، لديها خطة محكمة طبقتها بشكل كبير على الكثير من التجار وهو الأمر الذي نجح بشكل كبير في ضبط الاسعار، قائلاً: «حتى إن ظلت الأسعار ثابتة رغم ارتفاع أسعار المحروقات، فإن هذا في حد ذاته يُعد تطورًا إيجابيًا».

وطالب الشاهد، بدعم أكبر للقطاع الصناعي، وتقديم المزيد من التيسيرات والإعفاءات التي تسهم في تقليل تكلفة الإنتاج، وبالتالي تقليل سعر المنتج النهائي للمستهلك، مشددًا على أن الطريق لضبط الأسعار يبدأ من دعم الإنتاج المحلي وتحفيز الصناعات الوطنية.

وعلى صعيد متصل، أكد أحمد الوكيل، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية، أن التنسيق يجري على قدم وساق مع الحكومة لضبط الأسواق وتخفيف الأعباء عن المواطنين، خاصة مع اقتراب انطلاق أوكازيون التخفيضات الصيفية بداية أغسطس المقبل.

وأوضح الوكيل في تصريح لـ«لبورصجية»، أن الغرف التجارية بدأت بالفعل تنفيذ آليات رقابية بالتعاون مع أجهزة الدولة، بهدف مواجهة أي ممارسات احتكارية وضمان وفرة السلع الأساسية بأسعار مناسبة، مشيرًا إلى أن هناك التزامًا واضحًا من جانب التجار والمصنعين لدعم جهود الدولة في مواجهة موجة التضخم الحالية.

وأضاف أن الغرف التجارية بالمحافظات تلعب دورًا محوريًا في هذه المرحلة من خلال المتابعة اليومية لحركة الأسواق وتلقي شكاوى المواطنين، بما يسهم في تعزيز الاستقرار السعري وضمان وصول السلع إلى المستهلك بجودة عالية وسعر عادل.

نجاح مشروع الطفلة الزيتية مرهون بتكامل الاستكشاف والتكرير..

مصر تدخل عصر «النفط الصخرى»

كتب : محمد دسوقي

في خطوة تعكس نهج الحكومة لتعزيز مزيج الطاقة في مصر، وقعت هيئة الثروة المعدنية مذكرة تفاهم مع شركة «واديكو»، لإنجاز الدراسات الجيولوجية بهدف تقييم حجم احتياطيات الطفلة الزيتية في مصر المعروف باسم النفط الصخري، تمهيدًا لإطلاق خطة لاستغلاله تجاريًا. وبالتزامن، أعلنت «واديكو» الاتفاق مع مجموعة «BCM» لبدء استكشاف وإنتاج الطفلة الزيتية في مصر عبر مشروع مشترك، المسؤولة عن إنتاج الطفلة الزيتية في المملكة الأردنية الهاشمية.

وأشاد الدكتور رمضان أبو العلا، أستاذ هندسة البترول وخبير أسواق الطاقة، بالاتفاقية الخاصة بإنتاج الوقود من الطفلة الزيتية، واصفًا إياها بـ«الخطوة الممتازة»، ومؤكدًا أن أي توسع في إنتاج مشتقات الوقود الأحفوري داخل مصر يُعد مؤشرًا على توجه اقتصادي إيجابي.

وأوضح أبو العلا، في تصريحاته لـ«البورصجية»، أن إنتاج الزيت من الطفلة لا يقتصر على عمليات الاستكشاف، بل يتطلب منظومة متكاملة تشمل مراحل المعالجة في معامل تكرير تعمل بكفاءة عالية، ما يستلزم توافر بنية تحتية متطورة. مشددًا على أهمية تكامل مراحل الاستكشاف والاستخراج والتكرير لضمان نجاح المشروع وتحقيق أقصى استفادة منه.

وأضاف: أن سعي وزارة البترول لإنتاج الوقود من الطفلة الزيتية، بمثابة خطوة جديدة تضيف من مخزون البلاد من الوقود الأحفوري، في توجه حميد من الحكومة، مشيرًا أن عملية الإنتاج التجاري تقلل من قيمة فاتورة استيراد المحروقات، إلا أنها تتوقف على الجدوى الاقتصادية للبرميل مقارنة بسعره في السوق العالمية.

وتمهد عملية استكشاف الطفلة الزيتية، لإدخال تقنيات حديثة، وتبادل الخبرات مع الشركات العالمية العاملة في القطاع، واستغلال الاحتياطي المتوقع كمصدر طاقة بديل، لتشغيل محطات توليد الكهرباء وتشغيل المصانع كثيفة استهلاك الطاقة.

كما يرتبط وجود الطفلة الزيتية في مصر، بطبقات جيولوجية بمواقع استخراج الفوسفات، باحتياطي محلي تتفاوت تقديراته، إلا أنه يمتد جغرافيا بمحافظات البحر الأحمر، والوادي الجديد، وقنا وشبه جزيرة سيناء.

وتصدرت الولايات المتحدة، إنتاج النفط الصخري عالميًا، بحوالي 8.6 مليون برميل يوميًا خلال العام الماضي 2024، بنمو بنسبة 3.5% على أساس سنوي ووفقًا لتقرير منظمة «أوابك»، بما يشكل نحو 65% من إجمالي إنتاج النفط الخام الأمريكي البالغ 13.2 مليون برميل يوميًا في الفترة نفسها، بحسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

وتتراوح تكلفة إنتاج البرميل من النفط الصخري الأمريكي بين 70 و75 دولارًا، بحسب خبراء؛ ما يدفع الشركات إلى خفض إنتاجها مع تراجع أسعار السوق عن كلفة الإنتاج.

الرقمنة ترفع كفاءة القطاع 40 % وتخفض الهدر 35 %..

«المخازن الذكية» تشعل فتيل الثورة الصناعية الرابعة

كتبت:- مروة أبو المجد

تسير مصر بخطى متسارعة نحو رقمنة قطاعها الصناعي، معتمدة على إدارة المخازن الذكية كركيزة أساسية ضمن توجهات الثورة الصناعية الرابعة، في إطار رؤية «مصر 2030». وفي الوقت الذي بدأت فيه مصانع كبرى بتطبيق أنظمة الأتمتة وربط المخازن بالأسطول اللوجستي، ما تزال المصانع الصغيرة تواجه تحديات تستلزم دعمًا تشريعيًا وماليًا وفنيًا لتمكينها من مواكبة هذا التحول.

وفي هذا السياق، اعتمدت وزارة التجارة والصناعة في مارس الماضي خريطة شاملة لتحديث خطوط الإنتاج والمخازن، عبر «مركز تحديث الصناعة»، الذي قدّم برامج تدريب واستشارات لحوالي 15 ألف مصنع منذ عام 2020. وتستهدف الوزارة رفع نسبة المصانع المميكنة إلى 50% خلال العامين المقبلين، مقارنة بـ 15% حاليًا، مع منح حوافز ضريبية للمصانع التي تطبق أنظمة تتبع المخزون آليًا.

كما كشف تقرير للهيئة العامة للتنمية الصناعية، صدر في يونيو 2025، أن التراخيص الصناعية الجديدة بلغت استثماراتها نحو 48 مليار جنيه خلال العام الماضي، مع توقعات بأن تصل استثمارات الأتمتة وحدها إلى 6 مليارات جنيه خلال عامين، بدعم من إنشاء مجمعات صناعية ذكية ومناطق لوجستية متقدمة.

اللواء مختار عبد اللطيف، رئيس الهيئة العربية للتصنيع، كشف أن الهيئة انتهت من تأهيل عدد من مصانعها لتطبيق أنظمة إدارة مخازن رقمية تعتمد على تقنيات إنترنت الأشياء وRFID؛ وهو ما أدى إلى تقليص الفاقد في المخزون بنسبة تجاوزت 30% خلال عام، وخفض زمن تداول المنتجات داخل المستودعات بنسبة 50% مقارنة بالنظم اليدوية التقليدية.

وأكد عبد اللطيف، أن الخطة الحالية تستهدف تعميم هذا النموذج الرقمي على جميع مصانع الهيئة بحلول عام 2026.

وفي القطاع الخاص، نفذت شركة «موبيكا» مشروعًا لرقمنة المخازن رفع دقة الجرد إلى أكثر من 99% وخفّض الهدر بنسبة 20%، فيما طبقت «قنديل للزجاج» نظامًا ذكيًا للمخازن قلّص زمن تجهيز الطلبيات من 5 أيام إلى أقل من 48 ساعة.

وأظهرت دراسة لمركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء، أن 70% من الشركات الصناعية الكبرى تخطط للاستثمار في الأتمتة، فيما تواجه الشركات الصغيرة تحديات أبرزها ارتفاع الكلفة ونقص الكفاءات، وأوصت الدراسة بتوفير حوافز تمويلية وضمانات حكومية لتسريع التحول الرقمي.

من ناحيته، أعلن الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أن الوزارة تستعد لإطلاق مشروع قومي يهدف إلى تطوير البنية التحتية الرقمية داخل المناطق الصناعية، من خلال نشر شبكات ألياف ضوئية فائقة السرعة في أكثر من 15 منطقة صناعية جديدة، إلى جانب إنشاء مراكز بيانات متطورة تخدم المصانع الكبرى والمناطق اللوجستية.

عمرو طلعت

وأضاف طلعت – خلال كلمته في مؤتمر «مصر الرقمية والصناعة الذكية» الذي عُقد الشهر الماضي– أن الاستثمار في التحول الرقمي للقطاع الصناعي يُحقق عوائد اقتصادية مضاعفة، مشيرًا أن كل جنيه يُضخ في أتمتة المخازن يسهم في زيادة الإنتاجية بنسبة تتراوح بين 3 إلى 4 مرات، وفقًا لتقديرات الوزارة.

وفي السياق ذاته، أشار المهندس علاء السقطي، رئيس اتحاد مستثمري المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أن أكثر من 80% من المصانع الصغيرة في مصر لا تعتمد على منظومة رقمية متكاملة، ما يجعلها عرضة لهدر الموارد وضعف في الإنتاجية.

ودعا السقطي إلى الإسراع في تفعيل حوافز دمج هذه المصانع في سلاسل التوريد الكبرى، وربط الدعم الحكومي بمدى التزامها بتطبيق الحلول الرقمية.

وتُظهر تقارير صادرة عن البنك الدولي، أن رقمنة المخازن وسلاسل الإمداد في مصر يمكن أن ترفع كفاءة القطاع الصناعي بنسبة لا تقل عن 40%، مع تحقيق وفر سنوي يتراوح بين 20 و25% من التكاليف التشغيلية، إضافة إلى خفض الفاقد والهدر بنسبة قد تصل إلى 35% مقارنة بالطرق التقليدية.

التحول الرقمي في إدارة المخازن يمثل ركيزة أساسية لتعزيز تنافسية الصناعة المصرية، خاصة مع تسارع رقمنة الكيانات الكبرى. ويبقى التحدي في تمكين المصانع الصغيرة والمتوسطة من اللحاق، عبر شراكة فعالة بين الحكومة والقطاع الخاص، مدعومة بدعم مالي وفني وتشريعي يضمن شمول الجميع.

تراجع لأدنى مستوى منذ 9 أشهر..

«الأموال الساخنة» تحرق سعر الدولار

كتبت- منال عمر:

انتعشت حصيلة مصر من تدفقات النقد الأجنبي من مصادره المختلفة وهو ما أدى إلى صعود الجنيه مقابل الدولار إلى أعلى مستوى له منذ أكتوبر الماضي.

ارتفعت حصيلة مصر من النقد الأجنبي من 5 مصادر رسمية للنقد الأجنبي 2.5% خلال أول 9 أشهر من 2024-2025 إلى نحو 81 مليار دولار مقابل نحو 79 مليار دولار بنفس الفترة من العام السابق.

وعزا مصرفيون هبوط سعر الدولار إلى أقل مستوى له مقابل الجنيه في 9 أشهر بدعم زيادة تدفق موارد النقد الأجنبي من مصادره المختلفة.

وعادة خلال فترة الصيف في يوليو وأغسطس وسبتمبر تنتعش تدفقات النقد الأجنبي بفضل بدء موسم السياحة الخليجية وكذلك بدء إجازة المصريين العاملين بالخارج لأداء المصيف مع أسرهم وهو ما ينعش الحصائل من النقد الأجنبي.

وقال رئيس أحد البنوك «عندنا دولار كتير خلال الفترة الراهنة يفوق حجم الطلب بفضل تدفقات نقدية من المستثمرين الأجانب وتحويلات المصريين وهو العامل الأساسي في ارتفاع الجنيه وهبوط الدولار».

ساهم حفاظ البنك المركزي على سعر صرف للجنيه في عودة الأجانب بشكل قوي للاستثمار في العملة المحلية من خلال بيع الدولار وشراء الجنيه للاستفادة من العائد المرتفع.

توقع محمد عبد العال الخبير المصرفي، استقرار سعر صرف الجنيه بين 47 إلى 49 جنيها بنهاية العام الجاري في ظل دخول استثمارات خليجية مباشرة في مصر.

وأوضح أن هذه الاستثمارات ستعزز من قوة الجنيه وتخفف من وطأة التوترات العالمية المحتملة من الحرب الإسرائيلية بالمنطقة.

حصيلة الصادرات

ارتفعت حصيلة الصادرات المصرية 23.3% خلال أول 9 أشهر من العام المالي 2024-2025 إلى نحو 29.75 مليار دولار مقابل نحو 24.12 مليار دولار بنفس الفترة من العام السابق.

قفزة في تحويلات المصريين

أعلن البنك المركزي المصري ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج 69.6% إلى 32.8 مليار دولار خلال أول 11 شهرا من العام المالي 2024-2025 مقابل نحو 19.4 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

وزادت تحويلات المصريين العاملين بالخارج 24.2% خلال مايو لتصل إلى مستوى قياسي لأول مرة في مايو من أي عام مسجلة نحو 3.4 مليار دولار، مقابل نحو نحو 2.7 مليار دولار بنفس الفترة من العام الماضي، بحسب المركزي.

الأستثمارات المباشرة

سجل صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر تراجعا بنحو 58.6% خلال أول 9 أشهر من العام المالي 2024-2025 إلى نحو 9.8 مليار دولار مقابل نحو 23.7 مليار دولار خلال الفترة المناظرة في إطار صفقة «رأس الحكمة».

كانت صفقة رأس الحكمة جذبت تدفقات تاريخية لمصر بنحو 35 مليار دولار في الربع الثالث من العام المالي 2023-2024.

> **81 مليار دولار تدفقات من 5 مصادر تنعش الجنيه المصرى أمام العملة الخضراء**

إيرادات السياحة

ارتفعت الإيرادات السياحية 15.4% خلال أول 9 شهر من العام المالي 2024-2025 إلى نحو 12.5 مليار دولار مقابل نحو 10.9 مليار دولار)، بنفس الفترة من العام المالي 2023-2024.

عدد الليالي السياحية ارتفع إلى نحو 134.3 مليون ليلة خلال أول 9 أشهر من العام المالي الماضي مقابل 116.4 مليون ليلة بنفس الفترة من العام السابق له

قناة السويس

هبطت إيرادات رسوم المرور في قناة السويس بنسبة 54.1% خلال أول 9 أشهر من العام المالي 2024-2025 لتقتصر على نحو 2.6 مليار دولار مقابل نحو 5.8 مليار دولار بنفس الفترة من العام المالي 2023-2024.

وجاء هذا التراجع بسبب انخفاض الحمولة الصافية بمعدل 61.9% خلال أول 9 أشهر من العام المالي 2024-2025 لتقتصر على 360.3 مليون طن.

وانخفض عدد السفن العابرة بمعدل 44.8% خلال أول 9 أشهر من العام المالي 2024-2025 على أساس سنوي لأمر الذي يرجع إلى استمرار التوترات التي تشهدها حركة الملاحة في البحر الأحمر.

الأموال الساخنة

جذبت مصر استثمار أجنبي بنحو 24 مليار دولار خلال أول عام من تحرير سعر الصرف ليصل إلى 37.71 مليار دولار بنهاية مارس الماضي.

الاستثمار الأجنبي غير المباشر يتمثل في الأموال الساخنة وهي الاستثمار في أذون الخزانة المحلية، ومصر في حاجة له حاليا بسبب ارتفاع فجوة ميزان المدفوعات.

ورجح إبراهيم النمر، رئيس قسم التحليل الفني في «شركة نعيم للوساطة في الأوراق المالية»، استقرار سعر صرف الجنيه مقابل الدولار حتى نهاية العام عند بين 47 و49 جنيها بدعم تدفقات نقد أجنبي مرتقبة من الخليج.

وأضاف أن الاستقرار في سعر الصرف مرتبط باستمرار الأموال الساخنة في مصر وعدم الخروج بشكل جماعي متوقعا استمرار الرؤية الإيجابية للمستثمرين لمصر وعدم تمدد الصراع بالمنطقة.

الجنيه أقل من قيمته الحقيقية

في تقرير له، رأى بنك جولدمان ساكس أن الجنيه المصري لا يزال مقوَّمًا بأقل من قيمته العادلة بنحو 30%، مرجحًا أن السعر العادل يقارب 35 جنيهًا للدولار.

ودعا البنك المستثمرين الأجانب إلى الاستفادة من هذا الفارق من خلال الاستثمار في أدوات الدين المصرية التي تقدم عوائد مغرية.

في السياق نفسه، أظهر مؤشر «بيج ماك» الشهير الصادر عن مجلة The Economist، أن الجنيه مقوم بأقل من قيمته بنسبة 58%، حيث يشير المؤشر إلى أن سعر الصرف العادل يجب أن يبلغ 20.8 جنيهًا للدولار.

ويعتمد المؤشر على مقارنة سعر «ساندويتش بيج ماك» في مصر (125 جنيهًا) بسعره في الولايات المتحدة (6.01 دولارات)، كوسيلة غير رسمية لقياس القوة الشرائية الحقيقية للعملات.

على الجانب الآخر، تبنّى بنك ستاندرد تشارترد رؤية أكثر تحفظًا، حيث توقعت كارلا سليم، كبيرة الاقتصاديين بالبنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أن يصل سعر الدولار إلى 52 جنيهًا بنهاية عام 2025، ويرتفع لاحقًا إلى 54 جنيهًا في 2026، مشيرة إلى استمرار الضغوط الهيكلية على الاقتصاد المصري.

سباق صعود طوال 10 سنوات..

«الدولار» يحكم قبضته على لجام «الذهب»

كتب - ياسر جمعه :

شهد سوق الذهب في مصر خلال العقد الأخير واحدة من أعنف موجات الصعود في تاريخه، محققًا قفزات متتالية جعلته يتحوّل من مجرد زينة إلى ملاذ آمن ووسيلة رئيسية لحفظ قيمة المدخرات، في ظل التحديات الاقتصادية والتقلبات السياسية والنقدية، سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

ففي عام 2015، كان سعر جرام الذهب عيار 21 –وهو الأكثر تداولًا في مصر– يدور من 300 إلى 350 جنيهًا، بينما كان الدولار يساوي 7.5 جنيه. ومنذ ذلك الحين، بدأت رحلة الارتفاع التدريجي، التي تسارعت بعد قرارات التعويم الأولى في نوفمبر 2016، حيث تجاوز الذهب وقتها حاجز 600 جنيه للجرام.

ثم جاء عام 2020، ومع جائحة كورونا، تخطى الذهب حاجز الـ900 جنيه، مدفوعًا بزيادة الطلب العالمي والمخاوف من الركود. لكن القفزات الحقيقية بدأت في 2022، تزامنًا مع أزمة الدولار، وشهد السوق طفرة تاريخية في 2023 و2024، حيث قفز السعر إلى أكثر من 2000 ثم 3000 جنيه، ليصل في بعض فترات 2025 إلى 3500 جنيه للجرام الواحد مسجلاً 4570 جنيها وقت كتابة التقرير.

ترتبط أسعار الذهب في مصر بعوامل متعددة، لكن العاملين الحاسمين كانا دائمًا هما سعر صرف الدولار ومعدل التضخم. فكلما ارتفع الدولار مقابل الجنيه، ارتفع الذهب حتى وإن لم يتحرك عالميًا. كذلك، مع كل موجة تضخم، كان المصريون يتجهون لشراء الذهب كأداة لحفظ القيمة.

اللافت أن الذهب في مصر أصبح يعكس ليس فقط سعر الأوقية عالميًا، بل أيضًا «العرض والطلب المحلي»، وهو ما أدى إلى حدوث ما يُعرف بـ«الأوفر برايس»، أي ارتفاع السعر المحلي عن السعر العالمي أحيانًا بفجوة تصل إلى 20%.

ورغم أن البنك المركزي لا يتدخل مباشرة في سوق الذهب، إلا أن قراراته بشأن سعر الفائدة وسعر الصرف وقيود الاستيراد أثرت بقوة على حركة الأسعار. فكلما تم خفض قيمة الجنيه، أو تقييد الاستيراد، ارتفعت أسعار الذهب المحلي بشدة، نتيجة قلة المعروض وارتفاع تكاليف التوريد.

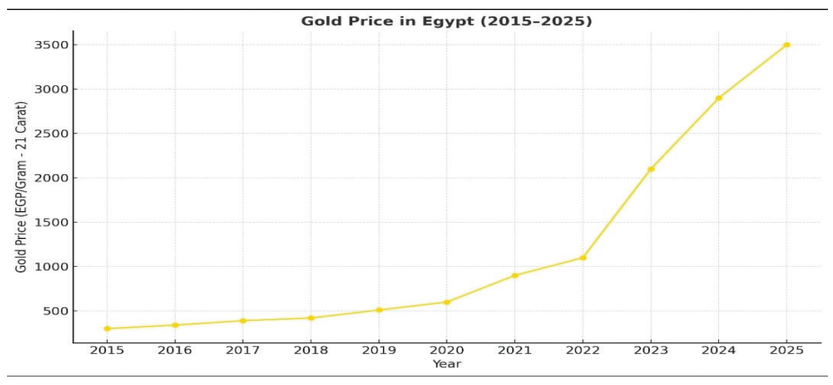

وفي المقابل، ساعدت فترات طرح الشهادات مرتفعة العائد، مثل شهادات الـ25% و 30%، على تهدئة الطلب مؤقتًا على الذهب، حيث جذبت سيولة كبيرة بعيدًا عن السوق.

تبدّل سلوك المصريين تجاه الذهب بوضوح في السنوات الأخيرة. فلم يعد يُشترى فقط للزواج أو الزينة، بل بات كثيرون يرونه وسيلة لحماية مدخراتهم من تآكل القيمة. وانتشرت أنماط جديدة مثل شراء الجنيهات والسبائك بدلًا من المشغولات، التداول عبر تطبيقات ومحافظ ذهبية إلكترونية و الاستثمار في شهادات الذهب البنكية هذه التحولات تعكس وعيًا متزايدًا بأهمية الذهب كأداة مالية، وليس مجرد سلعة.

لم تكن مصر وحدها في هذا الاتجاه. فقد شهدت الأسواق العالمية بدورها موجات ارتفاع في أسعار الذهب، خصوصًا مع تصاعد الأزمات الجيوسياسية، كحرب روسيا وأوكرانيا، والتوترات في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى سياسات البنوك المركزية الكبرى التي تذبذبت بين رفع الفائدة وخفضها.

بلغ سعر الأوقية مستويات قياسية في 2024 و2025، متخطية 2300 دولار، مدعومة بمخاوف المستثمرين من الركود والديون العالمية.

رحلة الذهب في مصر من 2015 إلى 2025 لم تكن مجرد تحرك سعري، بل تحوّل في العقلية الاقتصادية للمواطن. ومع تزايد الضبابية الاقتصادية عالميًا، يبدو أن الذهب سيبقى في صدارة أدوات حفظ القيمة، مهما تراجع أو ارتفعت البدائل البنكية مؤقتًا.

ويظل السؤال المطروح الآن: هل ما زال هناك وقت مناسب لشراء الذهب؟ أم أن الأسعار تجاوزت المعقول؟

الإجابة معلقة بتطورات الاقتصاد العالمي والمحلي، لكن المؤكد أن الذهب لم يعد مجرد رفاهية، بل ضرورة عند كثير من المصريين.

«البركة مصر» يتبرع بـ 5 ملايين جنيه لدعم «مدرسة صالح كامل للتكنولوجيا التطبيقية»

أعلن بنك البركة – مصر عن تقديم تبرع بقيمة 5 ملايين جنيه، للمساهمة في تغطية مصروفات مدرسة الشيخ صالح كامل الثانوية للتكنولوجيا التطبيقية وصناعة الملابس الجاهزة بمدينة طنطا، التابعة لمؤسسة صالح كامل الإنسانية. ويأتي هذا التبرع في إطار تنسيق مشترك مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ومن خلال شراكة تجمع بين بنك البركة – مصر، واتحادالصناعات المصرية، بهدف دعم التعليم الفني المتخصص.

تمت مراسم التوقيع بحضور عدد من قيادات الجانبين، حيث حضر من جانب بنك البركة حازم حجازي، الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة، وعبد العزيز سمير، نائب الرئيس التنفيذي للتجزئة المصرفية، ومن جانب مؤسسة صالح عبد الله كامل الإنسانية همام زارع، عضو مجلس أمناء المؤسسة، والدكتور محمود خضر، المدير التنفيذي المكلف.

وتركّز هذه المبادرة على التخصصات الحديثة التي يتطلبها سوق العمل، إلى جانب تعزيز منظومة التعليم القائم على الابتكار، والبحث العلمي، وريادة الأعمال.

وتجدر الإشارة إلى أن المدرسة تستقبل سنويًا نحو 125 طالبًا وطالبة الأكثر احتياجًا من الفئة العمرية بين 14 و15 عامًا وتوفر منح دراسية للطلاب غير القادرين ماديًا لاستكمال دراستهم الجامعية في عدد من الجامعات الخاصة المصرية.

ويُخصص هذا التبرع لتغطية المصروفات الدراسية لهؤلاء الطلاب، وتوفير الأدوات التعليمية الأساسية، إضافة إلى تمويل رواتب العاملين، وتكاليف الكهرباء والخدمات التشغيلية.

وأعرب حازم حجازي، الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة بالبنك – مصر، عن اعتزازه بهذه الشراكة، قائلاً: "نؤمن في بنك البركة – مصر بأن التعليم الجيد هو الركيزة الأساسية لبناء مجتمع قادر على مواكبة المتغيراتالاقتصادية والاجتماعية.

وتأتي هذه المساهمة دعمًا للاستراتيجية الوطنية لإصلاح وتطوير منظومة التعليم التقني والتطبيقي التي أطلقتها وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، بهدف الارتقاء بهذا النوع من التعليم وربطه باحتياجات سوق العمل.

وأعرب الدكتور محمود خضر، المدير التنفيذي المكلف بمؤسسة الشيخ صالح كامل الإنسانية، عن تقديره للدعم المقدم من البنك، قائلاً :" تُثمّن هذه المبادرة الكريمة من بنك البركة مصر، والتي تُسهم بشكل مباشر فيتوفير بيئة تعليمية متكاملة لطلابنا، من خلال تمويل الاحتياجات الأساسية للمدرسة، سواء على مستوى الأدوات أوالبنية التحتية أو الموارد البشرية.

ويكتسب هذا الدعم أهمية مضاعفة في ضوء ما تقدمه المدرسة من مزايا فريدة، تشمل حصول الطلاب على شهادتين معتمدتين؛ إحداهما من الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة (AHK)، والأخرى شهادة مصرية مطابقة للمعايير الحديثة، إلى جانب دراسة اللغة الألمانية. كما نوفر للطلاب تدريبات مهنية داخل المصانع، ووسائل مواصلات يومية، ووجبات غذائية، بما يعزز من قدرتنا على تخريج جيل مؤهل علميًا وعمليًا،وقادر على المنافسة في سوق العمل المحلية والدولية.

«العربى الافريقى» يقود إصدار سندات توريق «تساهيل»

أعلن البنك العربي الأفريقي الدولي، نجاحه في تنفيذ إصدار توريق بقيمة 4.7 مليار جنيه لصالح شركة تساهيل، بالتعاون مع شركة الأهلي فاروس لتداول الأوراق المالية وترويج وتغطية الاكتتابات.

وتولّى البنك العربي الأفريقي الدولي، وفق بيان البنك اليوم، دور المستشار المالي، والمنسق العام، ومدير الإصدار، والمروج، والضامن لتغطية الاكتتاب، في إصدار يُعد من أبرز الإصدارات المطروحة في السوق المصري هذا العام.

وتعكس هذه الصفقة قدرة البنك العربى الافريقى الدولى على تقديم حلول تمويلية متكاملة ومصممة خصيصاً لتواكب مختلف مراحل نمو العملاء، وترسّخ مكانته الرائدة في مجال التمويل الهيكلي وإدارة صفقات سوق رأس المال البارزة، بما يساهم في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز نشاط السوق.

يعكس هذا التعاون الناجح التزام البنك العربى الافريقى الدولى بتوسيع بصمته في سوق أدوات الدين، وتقديم حلول مالية تساهم في تمكين الشركات من تحقيق أهدافها المالية وتعزيز استدامة النمو في مختلف القطاعات.

من العقار إلى شهادات الـ 30 %..

أين ذهبت مدخرات المصريين خلال 5 سنوات؟

كتب - ياسر جمعه :

شهدت السنوات الخمس الماضية تحولات جذرية في أنماط الادخار والاستثمار لدى المصريين، نتيجة لتقلبات سعر الصرف، وارتفاع معدلات التضخم، وتغير السياسات النقدية، وهو ما دفع المواطنين للبحث عن قنوات آمنة وذات عائد مرتفع لحماية قيمة أموالهم.

ومنذ 2020، ارتفع معدل التضخم في مصر بشكل متسارع، لا سيما بعد قرارات التعويم في مارس 2022، ثم مجددًا في مارس 2024. هذه التحركات دفعت الأسر إلى التخلي عن نمط الادخار التقليدي في الحسابات الجارية والادخار غير الرسمي، والاتجاه نحو أدوات مالية تحقق عائدًا حقيقيًا بعد خصم التضخم. كانت الشهادات مرتفعة العائد التي أصدرتها البنوك، خاصة بنكا مصر والأهلي المصري، هي الخيار الأكثر جذبًا، حيث طرحت شهادات بعوائد وصلت إلى 25% ثم 30% في أوقات ارتفاع التضخم. وأظهرت بيانات البنك المركزي أن حصيلة بعض هذه الشهادات تخطّت 500 مليار جنيه خلال أسابيع من طرحها.

اتجه المواطنون من مختلف الفئات لربط أموالهم في تلك الشهادات، خاصة مع استقرار العائد وضمان رأس المال، مقارنة بالبدائل ذات المخاطر المرتفعة مثل الذهب أو العقارات.

رغم ارتفاع أسعار العقارات بنسب كبيرة خلال الفترة ذاتها، فإن السوق شهد حالة من التباطؤ في الشراء الحقيقي مقابل زيادة في المضاربات. لجأ الكثير من الأفراد إلى شراء وحدات عقارية بغرض حفظ قيمة الأموال، وليس للاستثمار طويل الأجل أو السكن، خاصة مع تآكل قيمة الجنيه.

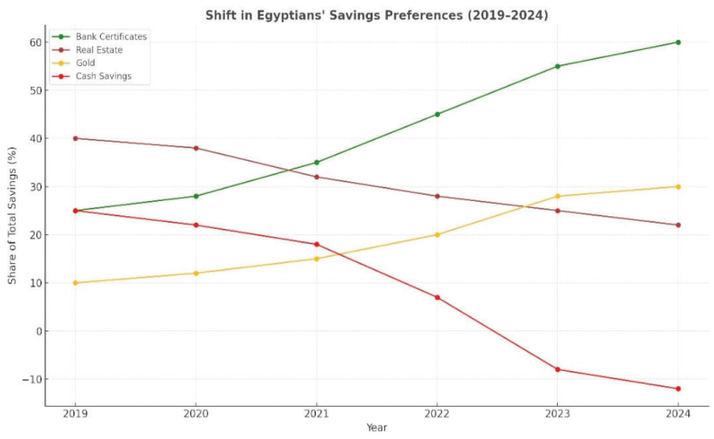

في الوقت نفسه، واجه السوق تحديات بسبب الزيادات المتكررة في أسعار مواد البناء، وتأثير ذلك على تكاليف التنفيذ وأسعار البيع النهائي، مما أدى إلى تراجع القدرة الشرائية وتوجه البعض إلى الاستئجار أو البدائل الأرخص.

وارتفع الطلب على الذهب بصورة لافتة خلال فترات الذعر الاقتصادي، خاصة عند الإعلان عن قرارات التعويم. ومع تقلب سعر الدولار في السوق الرسمي والموازي، تحوّل الذهب من مجرد زينة أو ادخار إلى أداة مضاربة عند البعض.

لكن مع طرح الشهادات ذات العوائد المرتفعة، تراجع الطلب نسبيًا على الذهب، خصوصًا في 2023، قبل أن يعود مجددًا مع بداية 2025 وسط توقعات بخفض أسعار الفائدة تدريجيًا.

وبدأت شرائح من المصريين تتجه نحو أدوات استثمارية أكثر تطورًا، مثل صناديق الاستثمار المشتركة أو شهادات الذهب البنكية. ويُعزى هذا الاتجاه إلى زيادة الوعي المالي وانتشار تطبيقات التكنولوجيا المالية، التي ساهمت في تسهيل الوصول للمعلومات والمنتجات البنكية.

ورغم أن هذه الأدوات لا تزال تستهدف فئة محددة، إلا أن نموها مؤشر على تغير تدريجي في سلوك المدخر المصري.

أثبتت السنوات الخمس الماضية أن سلوك الادخار في مصر لم يعد تقليديًا، بل أصبح مرنًا ويتأقلم بسرعة مع المتغيرات الاقتصادية. وتبقى الشهادات البنكية، مدعومة بسياسات البنك المركزي، هي الأداة الأكثر تأثيرًا في تحريك اتجاهات المدخرين، لكن الذهب والعقار يظلان منافسين قويين في أوقات الأزمات.

QNB والأوروبي لإعادة الإعمار يطلقان برنامج دعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أعلن بنكا QNB مصر والأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD إطلاق برنامج (SME National Champion Program) ، والذي يعد أحد النماذج لدعم وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

ويهدف البرنامج، إلى دعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق تقديم خدمات غير مالية متخصصة، من بينها التدريب على المهارات الإدارية والمالية، بالإضافة الى تقديم الاستشارات الفنية والتسويقية من خلال استشاريين متخصصين محليين ودوليين حسب احتياجات كل مشروع، إلى جانب تعزيز قدراتهم على التوسع والنمو في الأسواق المحلية والعالمية.

حضر حفل إطلاق محمد بدير الرئيس التنفيذي لـ QNB مصر، وطارق فايد نائب الرئيس التنفيذي لـ QNB مصر، وشريف لقمان وكيل محافظ البنك المركزي للشمول المالي، وريم السعدي المدير الإقليمي للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وممثلين عن البنك المركزي المصري وQNB مصر، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

وأكد بدير، أن اختيار البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لـ QNB مصر لإطلاق هذا البرنامج يعكس التزامنا بدعم رواد الأعمال وأصحاب المشروعات في مختلف المراحل، مع التركيز على القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية والتي من اهمها الشركات القائمة على التصدير.

وأوضح أن QNB مصر يولي اهتماما كبيرا بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بكونها العمود الفقري للاقتصاد الوطني، إذ تساهم في خلق فرص العمل، وزيادة الإنتاج المحلي.

يعد QNB مصر من أوائل البنوك التي نجحت في وقت قياسي من الالتزام بتوجيهات البنك المركزي المصري وتخصيص نسبة تتجاوز 25 % من إجمالي المحفظة الائتمانية، بجانب 10% للمشروعات الصغيرة.

وأكد شريف لقمان على أهمية الشراكات الدولية التي يحرص البنك المركزي على رعايتها، وفي مقدمتها التعاون المثمر بين البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) وبنك QNB مصر، لإعداد وتنفيذ هذا البرنامج الفني المتخصص، الذي يهدف إلى تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة المصرية من التوسع في الأسواق الخارجية.

وأشار إلى أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تُعد من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية في مصر ما يجعل دعمها أولوية استراتيجية لتحقيق النمو المستدام.

وأوضح أن البرنامج يتكامل مع أهداف الدولة لزيادة حجم الصادرات مؤكدًا أن توسيع قاعدة الشركات المؤهلة للتصدير وتعزيز قدراتها هو مفتاح تحقيق هذا الهدف الطموح.

«البنك الزراعى» ينقل تجربته فى رفع كفاءة العاملين لنقابات جنوب إفريقيا

بحث محمد أبو السعود، الرئيس التنفيذي للبنك الزراعي المصري، مع وفداً من اتحاد نقابات جنوب إفريقيا «ساسبو SASBO»، برئاسة تسيتسي مافاباثو تعزيز العلاقات الثنائية، وبحث آفاق التعاون المشترك.

وجاء الاجتماع، بحضور النائبة الدكتورة سولاف درويش، وكيل لجنة القوى العاملة بمجلس النواب، ورئيس النقابة العامة للعاملين بالبنوك والتأمينات والأعمال المالية، تأتي تلك الزيارة في إطار برنامج التعاون المشترك بين اتحاد ساسبو والنقابة العامة للعاملين بالبنوك والتأمينات والأعمال المالية في مصر، بهدف تبادل الخبرات وتعزيز العلاقات بين الطرفين، وتعد هذه الزيارة هي الأولى منذ 14 عامًا.

واستعرض أبو السعود، الخدمات والمنتجات المصرفية والتمويلية التي يقدمها البنك الزراعي المصري، والدور التنموي للبنك في دعم الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية الزراعية والمستدامة في ظل اهتمام وتوجه الدولة نحو تعظيم الاستفادة من القطاع الزراعي.

وأشار إلى أن البنك الزراعي المصري يولي أهمية كبيرة لتحسين بيئة العمل، خاصة وأن العاملين في البنك من ذوي المهارات والخبرة، يمثلون الركيزة الأساسية لنجاح خطط التطوير التي ينتهجها البنك حالياً، مؤكداً أن البنك يمتلك 20 ألف فرصة نجاح هم عدد موظفي البنك.

وأوضح أبو السعود، أن البنك الزراعي المصري يسعى إلى تقديم الدعم والتحفيز اللازمين، لضمان مسيرة مهنية وظيفية واعدة لموظفيه تتناسب مع متطلبات العمل في القطاع المصرفي، لتحقيق رؤية وأهداف البنك.

وأكد أن البنك لديه قنوات اتصال مفتوحة على الدوام مع ممثلي نقابة العاملين بالبنك، والتي تمثل حلقة الوصل بين الإدارة والعاملين لضمان تطبيق معايير وقوانين العمل ورعاية حقوق العاملين، فضلاً عن حرص البنك على تقديم كافة أوجه الرعاية للعاملين بما يسهم في تحسين بيئة العمل ويعظم قيم الولاء والانتماء للبنك.

وأضاف «أن البنك يعمل باستمرار على تنفيذ استراتيجية متكاملة للتدريب، ورفع كفاءة العاملين، لتدريب العاملين على أحدث المهارات، مما يساعدهم على مواكبة التطورات العالمية للعمل المصرفي وأفضل الممارسات المصرفية، بهدف تقديم أعلى مستوى من الخدمة المصرفية والتمويلية لعملائه».

وأكد تسيتسي مافاباثو، على أهمية هذه الزيارة التي أتاحت للوفد فرصة التعرف على تجربة البنك الزراعي المصري، وحرصه على تعزيز العلاقة بين الإدارة والعاملين، معرباً عن تطلعه لبحث آفاق التعاون المستقبلي، خاصة في مجالات التدريب المشترك وتبادل الخبرات المهنية على مستوى القارة الإفريقية، مشيداً بالتناغم الإيجابي الواضح بين إدارة البنك والعاملين به، موجهاً الشكر لإدارة البنك على حفاوة الاستقبال.

«أبو ظبى الإسلامى- مصر» يفتتح فرعًا جديدًا بالمقطم

افتتح مصرف «أبو ظبي الإسلامي- مصر ADIB-Egypt» فرعًا جديدًا في منطقة المقطم، وتحديدًا في 78 شارع 9، وذلك ضمن خطته المستمرة لتعزيز انتشاره وتقديم خدماته المصرفية المتوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية لعدد أكبر من العملاء.

جاء ذلك في خطوة جديدة ضمن استراتيجيته الناجحة في التوسع والنمو.

وبعد أن حقق الصدارة كأكبر بنك إسلامي في مصر، يواصل المصرف تنفيذ خطته التوسعية، مستهدفًا التواجد الفعّال في المواقع الحيوية، وتقديم حلول مالية مبتكرة تلبي تطلعات العملاء حيثما كانوا.

شهد حفل الافتتاح حضور كل من محمد علي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لمصرف «أبو ظبي الإسلامي- مصر ADIB-Egypt»، وعمرو سند، رئيس قطاع التجزئة المصرفية، وعمرو الوكيل، مدير المناطق والفروع، إلى جانب عدد من قيادات المصرف.

يأتي افتتاح الفرع الجديد تأكيدًا على التزام المصرف بتقديم تجربة مصرفية متكاملة، تواكب تطلعات العملاء وتخدم احتياجات الأفراد والشركات، مما يعزز مكانته كمؤسسة مالية رائدة في السوق المصري، ويعكس رؤيته في أن يكون الخيار الأول للعملاء الباحثين عن حلول مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

تمكين العملاء للاستفادة من العروض والمزايا..

«بنك مصر» يدعم خدمات التمويل العقارى مع «دوبيزل»

انطلاقًا من حرص بنك مصر على تقديم حلول مبتكرة في مجال التمويل العقاري، وقّع البنك بروتوكول تعاون مع منصة "دوبيزل مصر"، المنصة الرائدة في مجال الإعلانات المبوبة في مصر، بهدف تعزيز الوصول إلى خدمات التمويل العقاري، من خلال تمكين العملاء من احتساب التمويل العقاري التقديري والتواصل المباشر مع البنك عبر المنصة.

يأتي توقيع هذا البروتوكول في إطار دعم البنك لجهود تعزيز الاقتصاد الوطني، والمساهمة في تحقيق رؤية مصر 2030، من خلال تسهيل وصول المواطنين إلى خدمات التمويل العقاري، وتبني أدوات رقمية تعزز من تجربة المستخدم وتقلّل من التحديات التقليدية، حيث يمكن للعملاء الراغبين في شراء وحدات عقارية الاستفادة من العروض والمزايا التمويلية الحصرية التي يقدمها البنك بما يتناسب مع احتياجاتهم المختلفة. وتستهدف هذه الشراكة دعم توجهات الدولة في الترويج للعقار المصري إقليميًا ودوليًا، وخاصة بين المصريين العاملين بالخارج، إلى جانب تعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية للقطاع العقاري، من خلال الاستفادة من الانتشار الواسع لمنصة "دوبيزل" على المستويين المحلي والدولي.

هذا وقد أشارت الأستاذة / هند فهمي –رئيس قطاع الشمول المالي والتمويل العقاري ببنك مصر إلى أن هذه الشراكة تأتي في إطار حرص البنك على دعم القطاع العقاري وتيسير الوصول إلى حلول تمويلية عقارية مبتكرة تتناسب مع احتياجات العملاء، حيث أن هذه الشراكة من شأنها تحسين تجربة العملاء وجعل التمويل العقاري أكثر سهولة كما تعزز الشمول المالي في السوق المصري. كما صرحت الأستاذة/ هند فهمي، بأن إجمالي محفظة التمويل العقاري بالبنك بنهاية عام 2024 بلغ نحو 20.9 مليار جنيه، مقدّماً خدماته لأكثر من 146 ألف عميل، عبر حزمة متكاملة من البرامج التمويلية التي تلبي احتياجات مختلف الشرائح المجتمعية.

وتعليقًا على ذلك، قال السيد غي فرحات، نائب رئيس المبيعات والمدير العام بـ"دوبيزل مصر"، "نحرص على بناء شراكات استراتيجية مع مؤسسات رائدة تُسهم في تقديم حلول ذكية ومتكاملة للمستخدمين. فإن ادراج حاسبة التمويل العقاري الخاصة ببنك مصر ضمن منصتنا يمثل خطوة مهمة نحو تحويل دوبيزل إلى بوابة عقارية شاملة، تساعد المستخدمين على اتخاذ قراراتهم بثقة وسرعة. نسعى من خلال هذه الشراكة إلى تسهيل الوصول إلى الحلول التمويلية بطريقة أكثر شفافية وسلاسة، بما يعكس التكامل المثمر بين القطاع المصرفي والمنصات الرقمية، ويدعم جهود تعزيز الشمول المالي في مصر".

ومن الجدير بالذكر أن بنك مصر يُولي اهتمامًا كبيرًا بالقطاع العقاري، ويقوم البنك بتقديم برامج متنوعة للتمويل العقاري لتلبية الاحتياجات المختلفة للعملاء، هذا ويسعى البنك دائماً إلى تعزيز تميز خدماته والحفاظ على نجاحه طويل المدى والمشاركة بفاعلية في الخدمات التي تلبي احتياجات عملائه، حيث إن قيم واستراتيجيات عمله تعكس دائماً التزامه بالتنمية المستدامة والرخاء لمصر.

رغم بدء عودة السودانيين..

جشع ملاك العقارات يشعل «سبوبة الإيجارات»

كتبت: سها يحيى

بعد اندلاع حرب السودان في أبريل 2023 بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، فر ملايين السودانيين إلى خارج البلاد، ومن بين الدول التي لجأوا إليها كانت مصر، إذ بلغ عدد اللاجئين السودانيين في مصر وفق إحصائيات شبه رسمية ما يقترب من أكثر من مليون ونصف المليون شخص.

وأدى تواجد السودانيين في مصر إلى ارتفاع كبير في أسعار الإيجارات السكنية، بنسب وصلت إلى 150 و200% وفقًا لتصريحات سماسرة في تلك الفترة، وذلك بسبب الإقبال الكبير من السودانيين على إيجار الوحدات السكنية.

وبعد عامين من تلك الأزمة، بدأ السودانيون في العودة إلى بلادهم خلال الأيام الماضية، وقامت الهيئة القومية لسكك حديد مصر بتشغيل قطار خاص لتسهيل العودة الطواعية للمواطنين السودانيين الراغبين في العودة إلى وطنهم.

ووفقا لبعض الإحصاءات فيوجد أكثر من 165 ألف سودانيًا عادوا من مصر إلى السودان حتى أبريل 2025، بينما ارتفع الإجمالي إلى 191 ألفًا حتى نهاية يونيو 2025 فقط.

ومع عودة السودانيين إلى بلادهم بدأت التساؤلات بشأن الإيجارات السكنية، هل عادت لطبيعتها قبل مجيء السودانيين؟.

من جانبه، قال محمد فهمي، صاحب مكتب سما الرحمن للتسويق العقاري في منطقة الهرم، إن الإيجارات السكنية تراجعت بنسبة من 15 إلى 20% ولكن للشقق الفاخرة فقط، ورغم ذلك مازالت الإيجارات مرتفعة للغاية.

وتابع «فهمي»: «الإيجارات ارتفعت بشكل كبير منذ مجيئ السودانيين، فمتوسط إيجارات الشقق التي كان يتم تأجيرها مفروش قبل مجيء السودانيين كان يتراوح ما بين 8 و9 آلاف، ومع مجيء السودانيين أصبح أسعار هذه الشقق تصل لـ25 ألفًا، ومنذ شهرين تراجعت لتتراوح ما بين 11 و12 ألف جنيه».

وأكد أن المساكن الشعبية التي يقطنها العامة، والتي يتأثر بها الشعب لم تتأثر بعودة السودانيين، مضيفًا: «لو شقة أوضة وصالة ولا تصلح لعيشة آدمية بتتأجر بـ1500 جنيه، الشقق دي كانت بتتأجر زمان بـ400 و500 جنيه، دلوقتي بقى إيجارها 1500 جنيه».

وأوضح أن الأسعار لم تتراجع بعودة السودانيين لأن ارتفاع الأسعار ليس سببه الوحيد تواجد السودانيين فقط، بل جشع المالك مع ظروف غلاء المعيشة، متابعًا: «أصحاب الشقق استغلوا الإقبال بعد مجيئ السودانيين وأن الناس مضطرة تدفع أو تترمي في الشارع ومن هنا بدأت الإيجارات تزيد، لأن السودانيين كانوا ممكن يقبلوا يدفعوا في شقة على البلاط 20 و25 ألف جنيه، ولو مش قادرين على المبالغ دي كانت كذا أسرة بتسكن في شقة واحدة ويوزعوا الإيجار عليهم».

وأشار إلى أن الإيجارات السكنية تختلف وفقًا للمنطقة، ففي المناطق الراقية تتراوح الإيجارات ما بين 7 و8 آلاف جنيه، وفي العشوائيات تبدأ الإيجارات من 1500 جنيه.

كذلك أكدت مروة أحمد، مسوقة عقارات في منطقة فيصل، أن الإيجارات لم تتأثر بعودة السودانيين إلى بلادهم، متابعة: «محدش مقتنع لسه من أصحاب البيوت والناس اللي بتأجر أن السودانيين مشيوا، لأن في سودانيين كتير لسه مأجرين».

وتابعت أن إيجارات الشقق أصبحت مرتفعة للغاية خاصة في شارع العشرين، لأن السودانيين كانوا يحصلون على الشقق مقابل إيجار 5 و6 آلاف جنيه.

وأكدت أن أصحاب الوحدات السكنية أنفسهم أصبح لديهم جشع، مضيفة: «اللي بيأجروا بيعرضوا مبلغ أعلى على صاحب الشقة فبيضطر يأجر كده عشان الغلاء اللي إحنا فيه، ومش بيفرق معاه هيأجر لمصري ولا سوداني، المهم يكون قرش زيادة يدخله».

12 مليار جنيه مبيعات «تطوير مصر» بقيادة مشروع بلومفيلدز خلال النصف الأول

حققت شركة تطوير مصر 12 مليارات جنيه مبيعات تعاقدية خلال النصف الأول من عام 2025. وقاد مشروع "بلومفيلدز" المبيعات المحققة خلال أول 6 شهور من عام 2025 ، وسجّل إجمالي عدد الوحدات المباعة خلال هذه الفترة نحو 700 وحدة، موزعة بين 280 وحدة بمشروع "بلومفيلدز" بمستقبل سيتي، 190 وحدة بمشروع "المونت الجلالة" بالعين السخنة، 160 وحدة بمشروع "سولت"، 40 وحدة بمشروع "فوكا باي"، و30 وحدة بكل من مشروعي "دي باي" و"ريفرز" بالساحل الشمالي.

نجحت الشركة في تسليم 700 وحدة من إجمالي 2000 وحدة من المقرر تسليمها حتى نهاية العام الجاري. كما قامت بضخ استثمارات خلال النصف الأول من 2025 بلغت 7 مليارات جنيه، من إجمالي 14 مليار جنيه مستهدفة لهذا العام.

وفي تعليقه على هذه الإنجازات، قال الدكتور أحمد شلبي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة "تطوير مصر": "إن الأرقام التي تم تحقيقها حتى الآن تُعكس نجاح استراتيجيتنا التي وضعناها لهذا العام، والتي تركز على تطبيق قواعد الحوكمة وتعزيز كفاءة التشغيل لتحقيق أفضل معدلات الأداء. نحن نسير بخطى ثابتة نحو تحقيق استدامة مؤسسية قوية، مما يعزز مكانتنا للانتقال إلى سوق المال على المدى المتوسط. في الوقت نفسه، نواصل التزامنا بالاستدامة البيئية في مشاريعنا، لبناء مجتمعات عمرانية ذكية ومستدامة، مما يحقق أهدافنا المالية والإدارية. كما أن تطوير أدوات تمويلية مبتكرة مثل إصدار سندات التوريق، التي قمنا بالإعلان عنها مسبقاً، تساهم في توسيع نطاق تأثيرنا، مما يعزز استدامة أعمالنا ويسهم في تطوير الأداء المالي، ويفتح آفاقًا جديدة من التعاون مع المستثمرين المحليين والدوليين، بما يدعم الاقتصاد الوطني ويحقق رؤيتنا المستقبلية."

وفي سياق متصل، أعلنت شركة "تطوير مصر" عن إطلاق أول برنامج متعدد لإصدار سندات توريق، بقيمة إجمالية تبلغ 20 مليار جنيه مصري على مدار خمس سنوات، وذلك بالتعاون مع البنك العربي الإفريقي الدولي وبنك الاستثمار الأهلي فاروس. ويهدف هذا البرنامج إلى تسريع وتيرة الإنشاءات في المشروعات الحالية، ودعم خطط التوسع المستقبلية للشركة، بما يعزز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها الحاليين وتحقيق تطلعات عملائها المستقبليين

ويذكر أن «تطوير مصر» تمتلك محفظة أراضي تبلغ 7.4 مليون متر مربع، تضم 34 ألف وحدة سكنية موزعة عبر 6 مشروعات رئيسية في 4 وجهات استراتيجية. وحققت الشركة مبيعات تعاقدية تراكمية بلغت 91 مليار جنيه لعدد 16.8 ألف وحدة. وتستهدف الشركة تحقيق مبيعات بقيمة 35 مليار جنيه وضخ استثمارات بقيمة 14 مليار جنيه خلال عام 2025

«مدن القابضة» تحقق 4 أضعاف صافي الأرباح في النصف الأول من 2024

أعلنت شركة مدن القابضة ش.م.ع عن تسجيل صافي أرباح بلغ 2.1 مليار درهم إماراتي خلال النصف الأول من عام 2025، محققة نموًا قدره 4.2 أضعاف مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وذلك بعد استبعاد البنود غير المتكررة المسجّلة في 2024.

وجاءت هذه النتائج مدفوعةً بأداء قوي في القطاعات الرئيسية الأربعة للمجموعة، بالإضافة إلى الدمج الناجح لعمليات الاستحواذ الأخيرة وتنفيذ الاستثمارات الاستراتيجية بكفاءة عالية، ما عزز من النمو التشغيلي ومصادر الدخل المتكرر.

وحققت المجموعة خلال الفترة إيرادات بلغت 6.5 مليار درهم، أي ثلاثة أضعاف مقارنة بالنصف الأول من 2024، فيما ارتفعت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (EBITDA) إلى 2.9 مليار درهم، بنمو قدره 4 أضعاف، ما يعكس قوة نموذج الأعمال وتنويع مصادر الدخل.

كما سجّلت "مدن" مبيعات عقارية قياسية بلغت 10 مليارات درهم، بدعم من الطلب القوي على مشاريعها التطويرية الجديدة في جزيرتي الريم والحديريات. وتم بيع كامل الوحدات في مشروعي "مهيرة" و"نوايف فيليج" خلال 24 ساعة من الطرح.

من جهة أخرى، بلغت الإيرادات المتراكمة من مشاريع قيد التنفيذ 33 مليار درهم، في حين بلغت نسبة الإيرادات المتكررة 44% من إجمالي الإيرادات، نتيجة الأداء المتميز لقطاعات إدارة الأصول والضيافة والفعاليات والسياحة، إضافة إلى استحواذات استراتيجية شملت مجموعة "أرينا إيفنتس" وافتتاح فنادق جديدة.

وأطلقت المجموعة مؤخرًا منصة "جريدورا" للبنية التحتية بالشراكة مع "القابضة" (ADQ) و"الشركة العالمية القابضة" (IHC)، لدعم مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية محليًا ودوليًا، أبرزها مشروع نقل في أبوظبي بقيمة 35 مليار درهم.

وأكد جاسم محمد بوعتابه الزعابي، رئيس مجلس إدارة "مدن"، أن هذه النتائج تمثّل "محطة محورية جديدة في مسيرة المجموعة كمؤسسة قابضة عالمية"، في حين شدد العضو المنتدب عبدالله الساهي على التزام "مدن" ببناء محفظة عالمية قادرة على تحقيق قيمة مستدامة.

وقال بيل أوريجان، الرئيس التنفيذي للمجموعة، إن الأداء القوي للنصف الأول يعكس نجاح "مدن" في تنويع أعمالها وتحقيق الكفاءة في إدارة رأس المال، مشيرًا إلى أن النصف الثاني سيشهد إطلاقات جديدة، أبرزها مشروع "وديم" في جزيرة الحديريات، الذي سجّل مبيعات بـ 5.5 مليار درهم خلال 72 ساعة فقط من إطلاقه.

وتسعى "مدن" خلال الفترة المقبلة إلى تعزيز زخم الأداء عبر تنفيذ استراتيجيتها التوسعية في الأسواق الدولية، لا سيما مصر وإسبانيا والمملكة المتحدة، وترسيخ مكانة أبوظبي كمركز عالمي للاستثمار والتنمية الحضرية المستدامة

«مدينة مصر» تؤهل طلاب الاقتصاد بالجامعة البريطانية لسوق العمل

أعلنت شركة مدينة مصر (MASR.CA)، الرائدة في مجال التطوير العقاري، عن توقيع اتفاقية تعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وإدارة الأعمال (BAEPS) بالجامعة البريطانية في مصر، بهدف توفير فرص تدريب عملي للطلاب، وتعزيز مهاراتهم لمواكبة متطلبات سوق العمل.

يتضمن التعاون تطوير برامج تدريبية متخصصة، وتنظيم ورش عمل ومحاضرات يقدمها خبراء من "مدينة مصر"، إلى جانب تنفيذ مشروعات بحثية مشتركة وإعداد دراسات حالة في مجالات متعددة بإدارة الأعمال. كما يشمل الاتفاق توفير فرص تدريب عملية للطلاب داخل أقسام الشركة، بما يتيح لهم تجربة واقعية في بيئة العمل.

وأكد المهندس عبدالله سلام، الرئيس التنفيذي لشركة مدينة مصر، أن هذه الشراكة تعكس التزام الشركة بتمكين الشباب وتعزيز التكامل بين القطاع العقاري والتعليم، ضمن استراتيجية "مدينة مصر" للنمو المجتمعي والمعرفي.

من جانبها، أوضحت أ.د. هادية فخر الدين، عميدة الكلية، أن الاتفاق يعزز من تجربة الطلاب التعليمية والتطبيقية، ويعكس شعار الكلية "تمكين العقل لريادة المستقبل"

حالة طوارئ في «الإسكان» لتسليم وحدات «سكن لكل المصريين»

في إطار استكمال خطة الدولة لإتاحة وحدات سكنية لجميع فئات المجتمع، تابع المهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، سير العمل في عدد من مشروعات المبادرة الرئاسية "سكن لكل المصريين" بمحوريها لمحدودي ومتوسطي الدخل في عدد من المدن الجديدة.

وأكد الوزير أن استراتيجية الوزارة في قطاع الإسكان تعتمد على ثلاثة محاور رئيسية، وهي دعم محدودي الدخل من خلال توفير وحدات إسكان اجتماعي مدعومة، وتوفير وحدات مناسبة لأصحاب الدخول المتوسطة، وإتاحة وحدات فاخرة لأصحاب الدخول المرتفعة بسعرها الحقيقي، على أن يتم توجيه العائد لدعم الفئات المستحقة.

وشدد الشربيني على أهمية الالتزام بالجداول الزمنية للتنفيذ، مع التنسيق بين أعمال البناء وتنفيذ مشروعات الخدمات لضمان تقديم بيئة سكنية متكاملة للمواطنين.

وأعلن المهندس محمد عبدالمقصود، رئيس جهاز المدينة، عن تقدم الأعمال في المرحلة السادسة من مشروع "سكن لكل المصريين"، والتي تضم نحو 55 ألف وحدة سكنية، بإجمالي تكلفة تتجاوز 32 مليار جنيه، موضحًا أنه من المقرر بدء التسليم المرحلي للوحدات اعتبارًا من أكتوبر المقبل.

شريف الشربيني

وتفقد المهندس أحمد رشاد، رئيس جهاز تنمية المدينة، المرحلة الثانية من مشروع "روضة العبور"، المقام على مساحة 200 فدان، ويضم 134 عمارة سكنية تحتوي على أكثر من 5 آلاف وحدة سكنية وتجارية وإدارية. وأكد أهمية الالتزام بالمواصفات الفنية وجودة التشطيبات، لا سيما بالمناطق المطلة على استاد السلام.

وتابع المهندس أحمد عبد الجابر عبد اللاه، رئيس جهاز المدينة، تنفيذ أعمال المرحلة الجارية من المشروع، والتي تشمل الهيكل الخرساني، الحوائط، صب الخرسانات، وأعمال الحفر والإحلال لعدد من العمارات.

وأجرى المهندس أحمد مصطفى محمد، رئيس جهاز المدينة، جولة ميدانية لتفقد عمارات "سكن لكل المصريين" بالمرحلتين الخامسة والسادسة، وشدد على جودة أعمال التشطيب وسرعة التنفيذ وفقًا لخطط صندوق الإسكان الاجتماعي، كما تابع أعمال تنسيق الموقع العام ووجه باتخاذ إجراءات صارمة ضد المتقاعسين.

وتعكس هذه المتابعات الميدانية التزام وزارة الإسكان بتنفيذ توجيهات القيادة السياسية لتوفير سكن آمن ومناسب للمواطنين، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع عادل للفرص الإسكانية، في إطار خطة التنمية العمرانية التي تشهدها الدولة في مختلف المحافظات.

«كيو» تستضيف بطولة Padel كبرى في Q North بالساحل الشمالي

تستضيف شركة كيو للتطوير العقاري، في إحدى مشروعاتها Q North بمنطقة سيدي عبد الرحمن في الساحل الشمالي، بطولة Padel كبرى خلال الفترة من 20 يوليو إلى 26 يوليو 2025، وذلك بالتعاون مع Egypt Padel Tour وSR Padel، في فعالية رياضية استثنائية تُقام لأول مرة بهذا الحجم على أرض المشروع.

ومن المتوقع أن تشهد البطولة مشاركة 100 إلى 150 فريقًا، بواقع 500 مشارك تتراوح أعمارهم بين 12 و60 عامًا، مما يجعلها واحدة من أضخم البطولات الصيفية لرياضة البادل في مصر هذا العام.

وستُقام فعاليات البطولة داخل Q Arena، وهي مساحة متكاملة مخصصة للأنشطة الرياضية داخل Q North، تضم ملعبين مجهزين لرياضة Padel وفق أعلى المعايير الدولية، إلى جانب صالة ألعاب رياضية داخلية (Fit-hub) ومنطقة متعددة الاستخدامات للفعاليات، مما يوفر بيئة مثالية للتنافس واللياقة البدنية والترفيه في آنٍ واحد.

وراعى تصميم مشروع Q North تحقيق أعلى درجات الخصوصية والراحة، من خلال اعتماد البناء الأفقي بنسبة 80% من الوحدات بارتفاع طابقين فقط، والباقي بحد أقصى ثلاثة طوابق. كما تم التعاقد مع شركة كريستال لاجونز العالمية لتطوير ممرات مائية تمتد على مساحة 18.000 متر مربع، تُرى من كافة الوحدات، وتتميز بشواطئ داخلية بطول 7.600 متر وباستهلاك طاقة أقل 50 مرة من حمامات السباحة التقليدية، وبدون استخدام كيماويات.

في السياق ذاته، أعلنت الشركة عن شراكتها مع مجموعة أكور العالمية، لتشغيل أول فندق نوفوتيل بالساحل الشمالي داخل Q North، بطاقة استيعابية تصل إلى 240 غرفة وجناحًا فندقيًا، مما يعزز من مكانة المشروع كوجهة سياحية متكاملة توفر تجربة سكنية وترفيهية رفيعة المستوى.

شروط «الرقابة المالية» تعصف بالكيانات الصغيرة والدمج هو الحل..

«غربلة» شركات السمسرة قبل استقبال الطروحات الحكومية

كتب: طه نبيل

تشهد سوق المال المصرية حالة من التحول الجذري في أوضاع شركات السمسرة، في ظل موجة من التحديات التنظيمية والتشغيلية، وعلى رأسها اشتراطات الهيئة العامة للرقابة المالية التي تهدف إلى تعزيز كفاءة السوق ورفع معايير الحوكمة.

وتواجه الشركات الصغيرة على وجه الخصوص صعوبات في التكيف مع هذه المتطلبات، مما دفع بعضها إلى تجميد النشاط أو التخارج لصالح مستثمرين جدد، خاصة في ظل الارتفاع الكبير في التكاليف التشغيلية والتكنولوجية.

وتنص قرارات الهيئة العامة للرقابة المالية على مجموعة من الاشتراطات الجديدة التي تهدف إلى تعزيز كفاءة السوق، من أبرزها ألا يقل الحد الأدنى لحقوق الملكية، مضافًا إليها القروض المساندة، وفقًا لآخر قوائم مالية معتمدة من مراقب الحسابات، للشركات المصرح لها بمزاولة الآليات والأنشطة المتخصصة، عن 11 مليون جنيه، بدلاً من 5 ملايين جنيه في السابق، كما تُلزم القرارات الشركات بتوفير بنية إلكترونية مؤهلة للتداول الآمن، وإصدار تقارير رقابية دورية، وتعيين كوادر فنية مؤهلة.

وتأتي هذه الإجراءات ضمن جهود الهيئة لتأهيل السوق لاستقبال طروحات حكومية وخاصة مرتقبة، وضمان بيئة استثمارية أكثر شفافية وجاذبية.

وأدخلت التكنولوجيا المالية تحولات كبرى في صناعة السمسرة، حيث وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية مؤخرًا على قيام ثلاث شركات بمزاولة نشاط السمسرة باستخدام جميع مجالات التكنولوجيا المالية لأول مرة، وهي: ثاندر، بلتون، وتيلدا..

وتعتمد هذه الشركات على التحقق والمصادقة الإلكترونية للعملاء، وإبرام العقود الرقمية، والسجلات الرقمية للحفظ والاسترجاع، والتعرف على العميل إلكترونيًا (eKYC)

ومكنت هذه التقنيات شركات حديثة من جذب أعداد كبيرة من المستثمرين الشباب عبر تطبيقاتها الإلكترونية، متفوقة بذلك على شركات تقليدية تعمل في المجال منذ سنوات..

وتعاني العديد من شركات السمسرة حاليًا في ظل عدم تحقيقها أي تداولات، بسبب إيقاف الهيئة العامة للرقابة المالية للأنشطة المتخصصة، مثل الشراء الهامشي، والشراء والبيع في ذات الجلسة، وآلية T+1، وهو ما دفع العملاء إلى الهروب منها نحو الشركات الكبيرة.

استعادة هذه الأنشطة يتطلب رفع رأسمال الشركة من 5 ملايين إلى 15 مليون جنيه، وهو ما يمثل عبئًا كبيرًا على الشركات الصغيرة، مما يدفع أصحابها حاليًا إلى بيعها لمستثمرين لديهم القدرة على ضخ هذه الزيادة، أو الاندماج مع كيانات كبرى للخروج من المأزق..

ورغم هذه التحديات، شهد السوق نموًا ملحوظًا في قاعدة العملاء، حيث ارتفع عدد المستثمرين المكودين إلى نحو 385.6 ألف عميل بنهاية 2024، مقابل 294 ألفًا في 2022، بنسبة نمو بلغت 31% .

كما قفز متوسط عدد المتداولين النشطين يوميًا إلى 20.3 ألف عميل، مقابل 10.3 ألف عميل فقط في 2022، بنمو يقارب 98%..

ويبلغ عدد شركات السمسرة العاملة في السوق المصري حاليًا نحو 124 شركة، إلا أن بعض الخبراء يرون أن هذا العدد لا يزال غير كاف مقارنة بتعداد سكان مصر الذي تجاوز 100 مليون نسمة، ومع ضعف معدل انتشار ثقافة الاستثمار بالبورصة، والتي لا تتجاوز 5% من السكان..

ويرى بعض خبراء سوق المال، في تصريحات خاصة لـ«البورصجية نيوز»، أن وجود كيانات صغيرة في السوق يمثل ضرورة لضمان تنوع الخدمات وشمولية قاعدة العملاء، مؤكدين أن من مصلحة السوق ألا يقتصر على الكيانات الكبرى فقط، إذ أن بعض الشركات الكبيرة لا ترحب دائمًا بصغار المستثمرين، ممن يمتلكون محافظ استثمارية محدودة، بعكس الشركات الصغيرة التي تقبل كافة العملاء، ما يساهم في توسيع قاعدة المتعاملين..

وأشاروا إلى أن الحفاظ على هذه الكيانات الصغيرة وتوفير بيئة مرنة لها سيسهم في رفع معدلات المشاركة في البورصة، خاصة في ظل تدني نسبة المهتمين بسوق المال بين المواطنين..

وقالت رانيا يعقوب، رئيسة مجلس إدارة شركة «ثري واي لتداول الأوراق المالية»، إن دخول تطبيقات التداول عبر الهاتف المحمول إلى السوق المصري أحدث نقلة نوعية، مشيرة إلى أن بعض هذه التطبيقات استطاع جذب أعداد ضخمة من العملاء خلال أشهر قليلة، متفوقًا على شركات تقليدية تعمل بالمجال منذ سنوات.

وأضافت أن التطور التكنولوجي السريع ومتطلبات الحوكمة الجديدة قد تعجز بعض الشركات عن مواكبته، مشددة على أن الفكرة ليست في عدد الشركات العاملة بالسوق، ولكن في جودة الخدمة والقدرة على استيعاب احتياجات العملاء الجدد..

ورأى عمرو فاروق، رئيس مجلس إدارة شركة «تايكون القابضة»، أن عدد شركات السمسرة مناسب لحجم السوق المصري الكبير، لكن التحدي يكمن في تأهيل هذه الشركات للمرحلة المقبلة..

وأشار إلى أن دمج الشركات الصغيرة مع بعضها قد يكون أحد الحلول لتكوين كيانات أكبر قادرة على مواجهة التحديات، وضخ استثمارات تكنولوجية، ورفع كفاءة الأداء بما يواكب معايير السوق الحديثة..

من جانبها، رأت حنان رمسيس، خبيرة أسواق المال، أن بعض شركات السمسرة لن تتمكن من توفيق أوضاعها مع متطلبات هيئة الرقابة، مما دفع بعضها إلى إيقاف النشاط طوعًا أو بيع حصصها لمستثمرين، خاصة عرب، بهدف ضخ استثمارات جديدة ومواكبة التطورات.

وأشارت إلى أن عدد شركات السمسرة الحالي غير مناسب، مشددة على أن ثقافة التداول في البورصة لا تزال محدودة بين المصريين، حيث لا تتجاوز نسبة المهتمين بها نحو 5% من إجمالي السكان.

وأضافت أن دمج الشركات قد يكون أحد الحلول المطروحة، لكنه لن ينجح بدون توافق حقيقي مع المتطلبات التنظيمية، وضمان الحفاظ على العمالة والخبرات المتراكمة داخل الشركات.

تغييرات نوعية تعزز جاذبية السوق للمؤسسات الأجنبية

إحلال وتجديد في شركات البورصة

كتب: طه نبيل

أعلنت البورصة المصرية نتائج المراجعة الدورية النصف السنوية لمؤشراتها، والتي تجرى بشكل منتظم كل 6 أشهر في شهري فبراير وأغسطس، وأسفرت عن استبعاد شركات بارزة وانضمام أخرى صاعدة إلى مؤشرات EGX المختلفة، في خطوة تستهدف تحسين كفاءة السوق وزيادة جاذبيته أمام المؤسسات المحلية والدولية.

ودخلت هذه التعديلات حيز التنفيذ اعتبارًا من الأول من أغسطس 2025، وتشمل مؤشرات EGX30 و EGX70 وEGX100، بالإضافة إلى مؤشر السندات ومؤشر الشركات المتوافقة مع الشريعة (EGX33).

وشملت المراجعة استبعاد ثلاث شركات من مؤشر EGX30: الإسكندرية لتداول الحاويات، وإيبيكو للصناعات الدوائية، وإيديتا للصناعات الغذائية، وفيما انضمت ثلاث شركات جديدة وهي راية القابضة للاستثمارات، ومصر للأسمنت – قنا، والعربية للأسمنت، وتعديلات مؤشري EGX70 وEGX100

وشهد مؤشر EGX70 انضمام 15 شركة، من بينها: السويدي إليكتريك، اكت فاينانشال، بنك التعمير والإسكان، إيديتا. وفي المقابل، خرجت 15 شركة أبرزها أوراسكوم للاستثمار، بنك البركة، سي آي كابيتال.

كما شمل التعديل مؤشر EGX100، حيث تم إضافة واستبعاد 12 شركة ضمن المراجعة الحالية. وتضمن مؤشر EGX33 للشركات المتوافقة مع الشريعة دخول 5 شركات جديدة وخروج 5 أخرى.

وأُقرت قاعدة جديدة تتيح استمرار الشركات التي فقدت أحد المعايير المالية، بشرط تصحيح أوضاعها خلال 6 أشهر، وألا تتجاوز نسبة الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة 5%.

ويري خبراء سوق المال في تصريحاتهم لـ البورصجية، أن الأسهم التي تدخل المؤشرات تحظي باهتمام كبير من قبل المؤسسات المالية.

ومن جانبه قال مينا رفيق، المحلل الأول بشركة «برايم» للاستثمار، إن المراجعة النصف سنوية تعتمد على معايير موضوعية تتعلق بأحجام التداول اليومية، وليس على أساس القطاعات، مشيرًا إلى أن الأسهم التي يتم ضمها إلى المؤشرات الرئيسية، خصوصًا EGX30، تلقى اهتمامًا ملحوظًا من المؤسسات الأجنبية.

وأوضح أن هذه المؤسسات تعتمد على المؤشرات الرسمية في تحديد مكونات محافظها الاستثمارية، ما يجعل تلك الأسهم بمثابة فرص قوية للشراء المؤسسي.

في السياق ذاته، أكد محمد عبد الهادي، خبير أسواق المال، ومدير شركة وثيقة لتداول الأوراق المالية، أن عملية الانضمام أو الاستبعاد من المؤشرات تستند إلى ضوابط وضعتها الهيئة العامة للرقابة المالية، أبرزها عدد المستثمرين النشطين في السهم، ومتوسط حجم التداول اليومي

وأضاف أن الأسهم الجديدة تمثل فرصًا جاذبة للمؤسسات المالية، بينما تعاني الأسهم المستبعدة من انخفاض في السيولة وتراجع الاهتمام المؤسسي.

وتعكس هذه التعديلات حرص إدارة البورصة على تعزيز الشفافية والمنافسة العادلة بين الشركات، بما يسهم في تحفيز السيولة وتحقيق عمق أكبر للسوق المصري، ويعزز من جاذبيته كوجهة استثمارية للمؤسسات العالمية.

إطلاق مؤشر جديد للأسهم منخفضة التقلبات السعرية

كتبت – حنان محمد

أطلقت البورصة المصرية مؤشرًا جديداً للأسهم منخفضة التقلبات السعرية، تحت إسم "EGX35-LV" يبدأ العمل به إعتباراً من أول أغسطس 2025.

وذكرت البورصة في بيان أن المؤشر الجديد يضم 35 شركة ذات التقلبات السعرية الأقل من بين الشركات الأكثر سيولة وتتنوع تلك الشركات بين 13 قطاع، ما يعكس التمثيل القطاعي الجيد لمكونات المؤشر.

وقال أحمد الشيخ، رئيس البورصة المصرية: "إن إطلاق المؤشر يأتي في إطار استراتيجية البورصة الهادفة إلى تقديم مؤشرات متنوعة تخدم السوق، وتساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات مبنية على أدوات تحليلية مختلفة، كما يُعد المؤشر الجديد أداة فعالة للمؤسسات وصناديق الاستثمار التى تتبع استراتيجيات منخفضة المخاطر".

وتوقع الشيخ أن يسهم المؤشر الجديد فى جذب المستثمرين الأفراد والمؤسسات الذين يفضلون الاستثمارات الأكثر استقراراً والأقل انخفاضاً في التذبذبات السعرية، كما يُمكن المستثمرين من تنويع محافظهم الاستثمارية، ومن ثم تعزيز عمق وتنوع السوق المصري.

ووفقاً للبيان تأتي هذه الخطوة في إطار تفعيل استراتيجية البورصة المصرية للتطوير، ونفاذًا للمحور الخامس بشأن تطوير السوق، واستمرارا لجهود البورصة المستمرة لتطوير سوق الأوراق المالية ليصبح أكثر فاعلية وتنوعًا وأكثر جذبًا للمستثمرين المحليين والأجانب، بما في ذلك تطوير مؤشرات قياس أداء الأوراق المالية المتداولة بشكل يسمح بإتاحة منتجات استثمارية تتبع تلك المؤشرات.

توقعات بعمليات مؤقتة بعد وصول المؤشرات لقمم تاريخية..

موجة جني أرباح تهب على البورصة

كتبت – حنان محمد :

شهدت البورصة المصرية خلال جلستي الأثنين والثلاثاء الماضيين عمليات جني أرباح على مؤشرات البورصة، وذلك بعد أن وصلت المؤشرات لقمم تاريخية لها وذلك خلال جلسة الأحد الماضي حيث حقق المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية قمة تاريخية جديدة عند مستويات 34554 نقطة.

وكشفت بيانات البورصة المصرية أنها سجلت أداءً تاريخيًا مع اقتراب نهاية شهر يوليو 2025، محققة قفزات قوية في مؤشرات السوق ورأس المال السوقي، وسط تحسن في معنويات المستثمرين وتزايد الثقة في جاذبية السوق المصرية.

وبحسب بيانات رسمية صادرة عن البورصة، ارتفع رأس المال السوقي من 2.170 تريليون جنيه في 31 ديسمبر 2024 إلى 2.425 تريليون جنيه بنهاية جلسة 27 يوليو 2025، بزيادة بلغت 11.7%، ما يعكس تدفق السيولة واستمرار الزخم الإيجابي في السوق.

كما شهدت المؤشرات الرئيسية أداءً قويًا خلال الأشهر السبعة الأولى من العام، أبرزها صعود مؤشر EGX30 الذي يقيس أداء أنشط 30 شركة، بنسبة 16.2% من 29.740.6 نقطة إلى 34.554.2 نقطة، وحقق مؤشر EGX70 للشركات الصغيرة والمتوسطة، نموًا لافتًا بنسبة 26.7%، مسجلًا 10.315.7 نقطة مقارنة بـ 8.143 نقطة نهاية ديسمبر الماضي، ومؤشر EGX100 الأوسع نطاقًا ارتفع بنسبة 24.3%، من 11.217.6 نقطة إلى 13.945.6 نقطة.

كما صعد مؤشر EGX33 للشريعة الإسلامية، الذي يضم الشركات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بنسبة 14.2% ليصل إلى 3.524.4 نقطة.

وتوقع خبراء سوق المال لـ « البورصجية « أنه بعد وصول مؤشرات البورصة لقمم تاريخية جديدة أن تشهد عمليات جني أرباح مؤقتة ،خاصة مع اقتراب المؤشر الرئيسي من مستويات مقاومة نفسية ، موضحين أن هذا التصحيح يعد صحي ، كما أنه فرصة لتكوين مراكز شرائية جديدة ، خاصة للمستثمرين الذين فاتهم صعود الفترة الماضية.

قال عاصم منصور رئيس أبحاث السوق في شركة OW Market أن وصول المؤشر الرئيسي لمستويات تاريخية خلال الفترة الأخيرة يعد إنجازًا يعكس تحسن نسبي في معنويات المستثمرين ونتائج أعمال إيجابية لعدد من الشركات القيادية.

وأشار إلى أنه من الطبيعي بعد أي صعود قوي وسريع، أن يشهد السوق عمليات جني أرباح مؤقتة، خاصة مع اقتراب المؤشر من مستويات مقاومة فنية نفسية.، مؤكدًا أن هذا النوع من التصحيح يُعتبر صحي ومطلوب للحفاظ على زخم السوق وتجنيب حدوث فقاعات سعرية.

وتوقع أن تشهد الفترة القادمة بعض التذبذبات، خصوصًا مع ترقّب قرارات مهمة مثل تحركات أسعار الفائدة أو إعلانات نتائج الشركات النصف سنوية، وهي عوامل قد تحدد ما إذا كان السوق قادرًا على اختراق مستويات المقاومة التاريخية، أم سيُفضل التهدئة مؤقتًا لإعادة بناء مراكز شرائية.

ورأى أن جني الأرباح وارد جدًا، لكنه سيكون طبيعي ومنضبط ما دام لم يصاحبه أخبار سلبية جوهرية أو خروج سيولة مفاجئ، بل قد يشكل فرصة لإعادة تمركز ذكي للمستثمرين الذين فاتهم صعود الفترة الماضية.

وأوضح أيمن الزيات خبير سوق المال أن المؤشر الرئيسي استطاع أن يتخطى القمة التاريخية عند مستوى 34500 نقطة وان كان الارتفاع الأخير سببه الأساسي هو ارتفاع سهم البنك التجارى الدولى فقط، ووصوله لأعلى سعر خلال العام وهو 95 جنيه..

وأضاف أنه نهاية جلسة الاثنين الماضي فقد خسر المؤشر جميع مكاسبه وانخفض 478 نقطه واغلق عند مستويات 34076 مع ثبات سعرسهم البنك التجارى.

وأشار إلى إنه قد ظهر ضغوط بيعيه وعمليات جني أرباح على بعض القيادات مثل طلعت مصطفى والذي انخفض بنسبه 3.5% وهيرمس انخفض بنسبه 3%، مع انخفاض لأسهم قيادية أخرى فى قطاعات البتروكيماويات و العقارات.

ورأى أن استمرار المؤشر الرئيسي أعلى مستويات 33500 نقطة فجني الأرباح أمر طبيعي ويكون داخل إتجاه صاعد خاصه مع اقتراب نهاية الشهر وإغلاق الشركات للمراكز المالية. وتابع أن القلق يبدأ مع تراجع سهم البنك التجارى الدولى فى حاله حدوث جنى ارباح له وهو مالم نشهده حتى الأن. ونصح بعدم استخدام إليه الشراء بالهامش الوقت الحالى وتقليل عمليات الزيرو والاحتفاظ بجزء من السيولة.

وداع مؤثر من الفنانين..

«لطفى لبيب».. بطل الحرب والكوميديا

لطفي لبيب

كتبت - كريمة سلام :

برحيله، تفقد الساحة الفنية صوتًا هادئًا، وأداءً صادقًا، ووجهًا ارتبط بالبساطة والدفء وخفة الظل. في وداع حزين، غيّب الموت، صباح الأربعاء، الفنان القدير لطفي لبيب، أحد أبرز الوجوه المحبوبة في السينما والدراما المصرية، بعد مسيرة فنية طويلة امتدت لعقود، ترك خلالها بصمة لا تُنسى في قلوب الجمهور.

وقد أعلنت أسرته خبر الوفاة وسط حالة من الحزن في الوسط الفني وبين محبيه، بينما بدأت ردود الفعل تتوالى على مواقع التواصل الاجتماعي، ناعية فنانًا رحل جسدًا وبقي أثره في الذاكرة.

قدمت النجمة يسرا تعازيها بكلمات رقيقة جاء فيها: إنا لله وإنا إليه راجعون... خالص عزائي في وفاة الفنان الكبير والإنسان الجميل لطفي لبيب. ربنا يرحمك ويجعل مثواك الجنة، ويمنح عائلتك ومحبيك الصبر والسلوان.»

وعبّر الفنان كريم عبد العزيز عن حزنه قائلًا: «وداعًا أستاذ لطفي لبيب، الله يرحمك يا رب. تشرفت بالعمل معك كثيرًا، كنت دائمًا الفنان الخلوق والمثقف. اللهم اغفر له وارحمه.»

وكتب الفنان بيومي فؤاد عبر حسابه: «إنا لله وإنا إليه راجعون... يا ألذ لطف وأذكى لبيب، لك الرحمة والمغفرة يا حبيب. هتوحشنا، حتى من غير ما نقدر نشوفك، لكنك هتفضل باقي بينا بأعمالك ومحبة الناس وذكرياتك الجميلة. لروحك السلام.»

واختتم الفنان محمد هنيدي بكلمات وداع قصيرة ومؤثرة: «لا حول ولا قوة إلا بالله... البقاء لله. مع السلامة يا صديقي، مع السلامة يا عم لطفي. إنا لله وإنا إليه راجعون».

ولد لطفي لبيب في 18 أغسطس 1947 بمحافظة بني سويف، في قلب الصعيد المصري، لم تكن حياته طريقًا مفروشًا بالأدوار ولا الأضواء، وتخرج في كلية الآداب أولاً، ثم اتجه لدراسة التمثيل في المعهد العالي للفنون المسرحية، وتخرج عام 1970، وشارك بعدها في حرب أكتوبر 1973، وظل يحتفظ بتلك التجربة كوسام على صدره، حتى كتب عنها لاحقًا في كتابه «الكتيبة 26».

بدأ لطفي لبيب مسيرته السينمائية في منتصف الثمانينيات، لكنه لم يُنظر إليه يومًا كممثل مبتدئ. منذ ظهوره الأول، بدا وكأنه يعرف تمامًا ما يريده، فلم يعتمد على الوسامة، بل على موهبة حقيقية وفهم عميق لفن التمثيل، كان يعرف متى يتكلم ومتى يصمت، بهذا الحس الصادق في التمثيل أتقن أدوارًا تحمل طابعًا إنسانيًا عميقًا مثل: الأب، الموظف البسيط، الضابط، الجار الطيب، المدير، أو الصديق الذي يحمل الحكمة بهدوء.

وشارك لبيب في مئات الأعمال ما بين السينما والمسرح والدراما التلفزيونية، لكن كثيرين يذكرونه بشكل خاص في أفلام مثل: «السفارة في العمارة»، و«عسل أسود»، و«محامي خلع»، و«مرجان أحمد مرجان».

وفي التلفزيون، كانت لمساته واضحة في مسلسلات مثل: «الخواجة عبد القادر»، «راجل وست ستات»، و«الكبير أوي» وغيرها من الأعمال التى مازالت تحفر في قلوب المشاهدين.

في عام 2020، أعلن لطفي لبيب اعتزال التمثيل لأسباب صحية، بعد إصابته بجلطة أثرت على قدرته على الحركة. ورغم أنه لم يظهر كثيرًا بعدها، ظل الجمهور يتحدث عنه وكأنه حاضرًا.

نُقل الفنان الراحل لطفي لبيب، خلال الأيام الماضية، إلى العناية المركزة بأحد المستشفيات، بعد تعرضه لوعكة صحية شديدة أدت إلى تدهور حالته بشكل ملحوظ خلال الساعات الأخيرة، قبل أن يرحل عن عالمنا في سلام عن عمر 77 سنة، بعد صراع طويل مع المرض.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

3-8-2025
NO.368

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

اهتمام كبير بقمة «ترامب – شى»..

العالم يترقب «اتفاق السلام التجارى» بين أمريكا والصين

كتب - عبد الحي ابراهيم :

يتجه الاهتمام العالمي نحو القمة المرتقبة بين الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» ونظيره الصيني «شي جين بينج»، والمتوقع عقدها قبل أوائل نوفمبر القادم، ويأتي هذا اللقاء وسط تقلبات حادة في العلاقات الثنائية بين بكين وواشنطن، ما يجعله فرصة حاسمة لإعادة تشكيل المسار بين أكبر قوتين اقتصاديتين وسياسيتين في العالم، وتكتسب هذه القمة أهمية خاصة مع الحديث عن زيارة محتملة لـ«ترامب» إلى الصين، وتداعياتها المباشرة على الاقتصاد العالمي والتوترات الجيوسياسية.

ويمكن أن تُعلن هذه القمة عن تأسيس علاقة جديدة، وربما حتى «شراكة» بين البلدين، هذا التوقع، رغم أنه لا يستند إلى تسريبات لمعلومات سرية، يأتي نتيجة دراسة متأنية لتصريحات الرئيسين وموازنة مصالحهما وتحليل منطق الموقف الراهن، وتُشير التوقعات إلى أن احتمالات حدوث هذا التحول الكبير قبل نهاية نوفمبر أكبر من المتوقع.

وأكد الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» مؤخرًا أن زيارته المحتملة للصين ستكون «بناء على دعوة من الرئيس الصيني «شي جين بينج»، هذا التصريح، إلى جانب تقارير تفيد بأن مساعدي الرئيسين ناقشوا اجتماعًا محتملاً خلال رحلة «ترامب» الآسيوية المرتقبة هذا العام، ويؤكد جدية التخطيط لهذه الزيارة، وتُشكل هذه الزيارة، إن تمت، فرصة دبلوماسية رفيعة المستوى «لإعادة ضبط» العلاقات الاقتصادية، مما قد يمهد الطريق لتخفيف أوسع للتعريفات الجمركية وهيكل تجاري أكثر استدامة، ويعتقد أن يتيح اللقاء المباشر بين الرئيس الصيني والأمريكي مناقشة القضايا الحساسة مثل تايوان وجهًا لوجه، فـ«ترامب»، الذي يرى نفسه «صانع الصفقات الرئيسي» ويسعى لإرث «صانع سلام عظيم»، يدرك أن «العلاقة المثمرة مع الصين شرط أساسي لاقتصاد أمريكي مزدهر»، ومن جانبه، يسعى «شي» إلى تأكيد نفوذ الصين الاقتصادي والدبلوماسي.

وسبقت هذه القمة المرتقبة جولات مكثفة من المحادثات، أبرزها الاجتماع في «ستوكهولم» بين وزير الخزانة الأمريكي «سكوت بيسنت» ونائب رئيس الوزراء الصيني «هي ليفينج»، مؤخرًا، ووصُفت هذه المحادثات بأنها «بناءة»، لكنها لم تسفر عن اتفاق فوري لتجنب تصعيد الحرب التجارية، وأكد «بيسنت» أن الكلمة الفصل في تمديد الهدنة الجمركية تعود لـ«ترامب»، مشيرًا إلى أن أي تمديد محتمل سيستمر لمدة 90 يومًا أخرى، هذه الهدنة، التي كان من المقرر أن تنتهي في 12 أغسطس، تُبرز الحاجة لمزيد من الوقت للتفاوض، من جانبه، شدد كبير المفاوضين التجاريين الصينيين «لي تشنج جانج» على أهمية «الحفاظ على علاقة تجارية مستقرة»، بين البلدين.

ويُتوقع أن تُشكل القمة المرتقبة إعلانًا عن «إعادة توازن كبير» في العلاقات، تتجاوز الجوانب التجارية لتشمل ملفات واسعة ومعقدة.

ويعتقد أن تكون «قضية تايوان» محورًا حساسًا على طاولة النقاش بين «ترامب، وشي»، «إذا عُقدت القمة»، ويُتوقع أن يناقش الزعيمان كيفية تعاونهما للحد من تحركات الحكومة التايوانية الحالية، وبالنسبة لـ«شي جين بينج»، وتعد تايوان قضية ذات أولوية قصوى، فـ«بكين» تعترض باستمرار على أي تعامل أمريكي مع المسؤولين التايوانيين، وفي ذات الوقت، تُحافظ الولايات المتحدة على علاقات غير رسمية مع تايوان، وتسعى للموازنة بين دعم الجزيرة وتجنب استفزاز الصين، وتطرح بعض التحليلات إمكانية أن تُعلن الولايات المتحدة صراحة معارضتها لاستقلال تايوان وعدم رغبتها في الانجرار إلى حرب مع الصين بشأن الجزيرة التايوانية.

يستكمل مشروعه فى الولاية الثانية..

«ترامب» يغير قواعد اللعبة الاقتصادية فى 6 شهور

كتبت - دعاء سيد :

منذ عودته إلى البيت الأبيض لولاية رئاسية ثانية، أثار الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب جدلًا واسعًا مجددًا، ليس فقط على الساحة السياسية، بل داخل أروقة الاقتصاد الأمريكي ذاته.

ففي الأشهر الأولى من ولايته الثانية، بدا أن الرئيس الأمريكي عازم على استكمال مشروعه الاقتصادي الذي بدأه في فترته الأولى، ولكن بنهج أكثر حدة وسرعة، إذ عمد إلى إعادة صياغة السياسات التجارية، وفرض إجراءات حمائية لصالح الصناعة الأمريكية، كما أطلق حزمة من التخفيضات الضريبية التي استهدفت تحفيز الاستثمار المحلي، في وقت تسعى فيه الولايات المتحدة لاستعادة مكانتها كقوة إنتاجية عالمية في مواجهة التحديات الصينية والأوروبية.

ومع ارتفاع مؤشرات البورصة وتراجع نسب البطالة، انقسم المراقبون بين من اعتبر خطوات ترامب دفعًا حيويًا للنمو، ومن رآها مجازفة تهدد بتقلبات اقتصادية مستقبلية.

ورصدت صحيفة «ذا هيل» الأمريكية أبرز السمات الاقتصادية للأشهر الستة الأولى من ولاية ترامب الثانية وكيف أثرت على الولايات المتحدة والعالم:

الحرب التجارية

وسّع ترامب بشكل كبير نطاق حربه التجارية التي بدأها خلال ولايته الأولى، واقترب إجمالي مستوى التعريفات الجمركية الأمريكية لأعلى مستوياته منذ قرن، إذ بلغ معدل التعريفات على الصين وحدها حوالي 50%، وهو ما يُثير مخاوف بشأن انفصال أوسع نطاقًا بين أكبر اقتصادين في العالم.

وتوقع العديد من الاقتصاديين، بمن فيهم خبراء مجلس الاحتياطي الفيدرالي أن تُسبب التعريفات الجمركية ركودًا تضخميًا، وهو ما سيدفع الأسعار إلى الارتفاع مع إضعاف النمو.

التخفيضات الضريبية

في وقت سابق من هذا الشهر، وقّع ترامب على قانون تخفيضات ضريبية بقيمة 4.5 تريليون دولار، معظمها تمديدًا للتخفيضات التي وقّعها عام 2017.

واعتبر المحللون إقرار مشروع قانون تخفيضات الضرائب، فوزًا كبيرًا لترامب والحزب الجمهوري، إلا أن هذه التخفيضات الضريبية كانت باهظة الثمن، ومن المتوقع أن تزيد بشكل كبير من الدين الوطني، نظرًا لأن تكلفتها تبلغ 3.4 تريليون دولار على مدى السنوات التسع المقبلة، وتسببت أيضًا في خفض تصنيف الجدارة الائتمانية للولايات المتحدة من قبل جميع وكالات الائتمان الكبرى.

تراجع الدولار

شهدت قيمة الدولار الأمريكي انخفاضًا حادًا مقارنةً بالعملات الأخرى منذ تولي ترامب منصبه، في خطوة خالفت المفاهيم الاقتصادية التقليدية.

ومنذ يوم تنصيبه، انخفض مؤشر الدولار الأمريكي (DXY) بنسبة 11% من 109.4 إلى 97.3، حتى مع اقتراب الرسوم الجمركية من أعلى مستوياتها في قرن.

وبالرغم من أن تراجع الدولار يُضعف قوته الشرائية في الخارج، إلا أنه قد يُعزز أيضًا الإنتاج الصناعي الأمريكي وقطاع التصدير، بما يتماشى مع الأهداف طويلة الأجل، وفقًا للمجلة.

هجمات الاحتياطي الفيدرالي

اتسمت الأشهر الستة الأولى من ولاية ترامب بهجمات شرسة ومتكررة من ترامب على الاحتياطي الفيدرالي ورئيسه جيروم باول.

وظهر عدوان ترامب تجاه الاحتياطي الفيدرالي وباول في الأسواق المالية، وبدأ الاقتصاديون يشعرون بالقلق من أن يؤدي ذلك إلى قمع مالي، مما يسبب عوائد سلبية طويلة الأجل على رأس المال.

تذبذب الأسواق

انخفضت أسواق الأسهم في بداية حرب ترامب التجارية، ثم انتعشت مع الإعلان عن صفقات مختلفة، وخاصةً تلك المبرمة مع الصين.

على الرغم من الانتعاش القوي في أسواق الأسهم، لا يزال سوق السندات متوترًا، عقب ارتفاع حاد في العائدات في أبريل الماضي، والذي دفع البيت الأبيض إلى تصحيح مساره بشأن الرسوم الجمركية.

من «بنت مبارك» إلى خناقة «تامر والهضبة»..

«فيروس الترينـد» وباء أخلاقى

كتبت - ليلى أنور :

انشغل عدد كبير من الفنانين ومستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي مؤخرًا بموجة من «الترينـدات» التي تحولت من مجرد محتوى ترفيهي إلى ما يشبه الكارثة الأخلاقية والاجتماعية. فقد أصبح البعض يسعى وراء الوهم والمشاهدات بأي ثمن، في ظاهرة تنذر بالخطر، ليس فقط في مصر بل على مستوى العالم. باتت المشاهدات و«اللايكات» معيارًا للنجاح والفشل، وأصبح الدخول في عالم «الترند» هدفًا بحد ذاته، ولو على حساب السمعة والخصوصية والحقائق.

وفي هذا السياق، ترصد «البورصجية» إحدى أبرز القضايا التي أثارت الجدل مؤخرًا، والمتمثلة فيما تعرضت له الفنانة الكبيرة وفاء عامر من إساءات بالغة طالت حياتها الشخصية والفنية.

بدأت القصة قبل أيام، عندما ظهرت سيدة تُدعى «مروة بنت مبارك» على تطبيق «تيك توك»، وزعمت أنها ابنة الرئيس الراحل حسني مبارك. وفي مقطع مصور أثار ضجة واسعة،

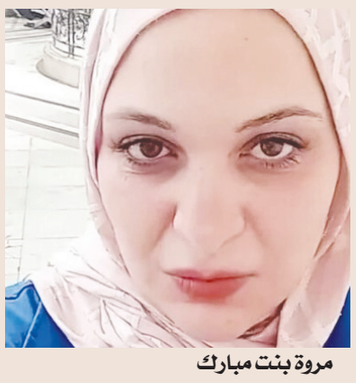
مروة بنت مبارك

اتهمت هذه السيدة الفنانة وفاء عامر بالتورط في وفاة لاعب كرة القدم الراحل إبراهيم شيكا، مدعية أن الوفاة لم تكن بسبب السرطان كما هو معروف، بل بسبب «بيع أعضائه»، بل وذهبت إلى حد الادعاء بأن الفنانة آيتن عامر ليست شقيقتها بل ابنتها.

انتشر الفيديو المثير للجدل بسرعة عبر مواقع التواصل، وواصلت السيدة التي ظهرت فيه توجيه اتهاماتها، ليس فقط للفنانة وفاء عامر، بل طالت أيضًا زوجة اللاعب الراحل

تامر حسني

عمرو دياب

إبراهيم شيكا؛ مما دفع وفاء عامر إلى كسر صمتها والرد رسميًا.

وأصدرت وفاء عامر بيانًا أكدت فيه رفضها القاطع للزج باسمها أو اسم أي فرد من أسرتها في شائعات تمس كرامتها، قائلة: «أرفض تمامًا الزج باسمي أو الإساءة لي أو لأي شخص من أسرتي في شائعات تسيء إلى مكانتي كفنانة وإنسانة، وسأتخذ كافة الإجراءات القانونية ضد من يقف خلف هذه الادعاءات الكاذبة.»

وأعلنت نقابة المهن التمثيلية دعمها الكامل للفنانة وفاء عامر، وقررت تشكيل لجنة قانونية لمتابعة القضية واتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لحمايتها.

وشهد الوسط الفني حالة من التضامن، حيث عبّر عدد من الفنانين، من بينهم هاني رمزي ومنة فضالي وداليا مصطفى، عن دعمهم الكامل لوفاء عامر، مؤكدين أنها شخصية محترمة ومثال في الكرم والشهامة، وأن ما يُثار ضدها ليس إلا شائعات مغرضة لا أساس لها من الصحة.

عمرو دياب وتامر حسني

اشتعلت أجواء التنافس بين الفنانين تامر حسني وعمرو دياب مجددًا، بعد أن نشر «الهضبة» عبر صفحته الرسمية على «فيسبوك» ترتيب «التوب فايف» على إحدى المنصات الموسيقية، متصدرًا القائمة بأغنيته الجديدة «بابا»، بينما جاء الفنان فضل شاكر في المرتبة الثانية، وتامر حسني في المركزين الثالث والرابع.

هذا المنشور أثار موجة من التفاعل على مواقع التواصل، واعتبره بعض جمهور عمرو دياب بمثابة «رسالة غير مباشرة» لتامر حسني، خاصة بعد تلميحات وتصريحات سابقة من الأخير حول صدارته للترينـد، وهو ما أغضب تامر، ودفعه إلى الرد عبر خاصية القصص القصيرة على «إنستجرام»، قائلاً: «مش غريبة شوية لما الفنان الكبير اللي بحبه وبقدره، ينزل صورتي عنده في الاستوري بكذا طريقة إن أنا رقم 4؟!! وهو عارف إن ألبومي مش رقم 4، بدليل ترينـد يوتيوب اللي كنت متصدره من أول يوم»، مضيفًا: «الناس بتتكلم عن ألبوم (لينا معاد) بكل خير، وده الأهم، مش لازم أعمل كده علشان أثبت حاجة».